النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⵇⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

■ العدد : 562 ■ من 27 يونيو الى 3 يوليوز 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان:

45 سنة من الصمود والنضال لأجل سيادة حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها

حوار مع عتيقة الطعيف وفاطمة الزهراء زرموق

15

المحكمة الجنائية الدولية C.P.I في قضية فلسطين وتحدي الصراع ضد الإفلات من العقاب

10

سبل النهوض بجبهة مقاومة التطبيع في مشرق ومغرب الوطن العربي

06

09 08 07

كلمة العدد:

القضية الفلسطينية: إلى أين؟

لفهم عمق الصراع ضد الكيان الصهيوني، لا بد من التذكير بخصوصية القضية الفلسطينية.

تكتسب القضية الفلسطينية خصوصيتها من طبيعة الكيان الصهيوني ودوره في المنطقة العربية والمغاربية والشرق الأوسط عموما وفي العالم بشكل أعم.

إن المشروع الصهيوني، بطبيعته، مشروع عنصري واستيطاني نقيض للوجود والهوية الفلسطينيين. فالشعب الفلسطيني يتعرض لاحتلال استئصالي ولأبارتهيد يختلف عن الإحتلالات السابقة، بما في ذلك نظام الميز العنصري البائد في جنوب إفريقيا -ما عدا احتلال أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلاندا من طرف الأنكلوسكسونيين الذي أدى إلى إبادة الشعوب الأصلية. الكيان الصهيوني يستولي، شيئا فشيئا على كامل الأرض الفلسطينية(إقامة المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية) ويسعى جاهدا إلى تهويد فلسطين ويفرض وضعا لا يطاق على الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية والقدس لدفعهم إلى الهجرة من بلدهم.

إن الكيان الصهيوني قاعدة أساسية للعدوان ضد شعوب الشرق الأوسط، وخاصة في العالم العربي والمغاربي، لضمان هيمنة المنظومة الإمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة وحرمانها من حقها في تقرير المصير. إنه عدو لتحررها الوطني من سيطرة القطب الواحد. إنه عدو لشعوب المنطقة كلها وليس عدو الشعب الفلسطيني وحده. ولذلك، فإن نضال الشعب المغربي من أجل التحرر الوطني والبناء الديمقراطي والاشتراكية هو نضال ضد الرجعية والإمبريالية والصهيونية. إن نضالنا ضد الكيان الصهيوني هو أحد أهم الأشكال الذي يتخذه نضالنا ضد الإمبريالية في الواقع الملموس لمنطقتنا. لذلك، فإن موقفنا من القضية الفلسطينية ليس مجرد تضامن مع الشعب الفلسطيني، بل هو نضال ضد عدو مشترك: الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية. لهذه الأسباب، فإن محور المقاومة في إيران ولبنان واليمن والعراق يشارك عسكريا في المعركة التي تخوضها المقاومة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية. أما دول العالم العربي والمغاربي، حيث نضال التحرر الوطني لا زال متعثرا بسبب ضعف اليسار الجذري وعدم انخراط الاسلام السياسي المناضل، بشكل واضح وقوي، في النضال ضد الأمبريالية وبسبب الإفساد الذي أصاب، العديد من التنظيمات الذاتية المستقلة والتقدمية للجماهير الشعبية، فإن الشعوب وقواها المناضلة تعبر عن دعمها للقضية الفلسطينية بواسطة مقاومة تطبيع بعض الأنظمة مع الكيان الصهيوني والمظاهرات ومختلف أشكال التضامن السلمي.

إن الكيان الصهيوني عدو شعوب العالم أجمع لكونه أحد أهم أدوات إستمرار هيمنة القطب الواحد، المنظومة الأمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، على العالم من خلال فرض هيمنته على الشرق الأوسط الغني بالخيرات الطبيعية، وخاصة النفط، وبالنظر إلى موقعه الإستراتيجي بين أوروبا وإفريقيا وآسيا.

بقدر ما تهب الشعوب للنضال وتستميت في الدفاع عن قضاياها العادلة وتكون مستعدة لتقديم التضحيات الضرورية وتكون قواها المناضلة موحدة حول إنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطي، بقدر ما تستطيع كسب تعاطف وتضامن الشعوب الأخرى وقواها المناضلة. . وهو ما تؤكده هبات شعوب العالم وفي مقدمتها شعوب الدول الامبريالية في أوربا وأمريكا الشمالية.

إن الهدف الأسمى للشعب الفلسطيني وحركات التحرر الوطني في منطقتنا هو القضاء على صهيونية هذا الكيان بإعتباره نظاما عنصريا وإستئصاليا وعدوانيا وتوسعيا بواسطة تفكيك الدولة الصهيونية وإعادة بنائها على أسس وطنية وديمقراطية والقضاء على وظيفته كقاعدة أمامية في العالم العربي والمغاربي والشرق الأوسط عموما لضمان هيمنة المنظومة الأمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك، يجب أن تتشبث حركات التحرر الوطني في منطقتنا بشعار الدولة الوطنية الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين.

لكن، رغم المكاسب الهائلة التي حققتها المعركة الحالية ضد الكيان الصهيوني وموكليه ، أعتقد أن ميزان القوى الحالي في المنطقة والعالم لا يسمح بذلك وأن تحقيقه مرتبط، إلى حد كبير، بتقدم قوى التحرر الوطني في منطقتنا، وخاصة في مصر والأردن. وهذه معركة استراتيجية تتطلب قيادة الطبقة العاملة بتحالف مع الفلاحين وعموم الكادحين لها وتضع على عاتق القوى الثورية الماركسية-اللينينية مسئولية بناء الأحزاب المستقلة للطبقة العاملة والمساهمة في بناء جبهة الطبقات الشعبية التي يشكل التحالف العمالي-الفلاحي عمودها الفقري. لذلك، فإن الصراع ضد الكيان الصهيوني وموكليه، المنظومة الأمبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، سيكون طويلا وشاقا.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تدين السماح برسو سفينة عسكرية تابعة لجيش الاحتلال الصهيوني في ميناء طنجة المتوسط

عبرت الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع عن ادانتها للسماح برسو سفينة عسكرية تابعة لجيش الاحتلال الصهيوني في ميناء طنجة المتوسط في الوقت التي ترتكب فيه كل أشكال الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية من طرف الكيان في حق الشعب الفلسطيني. وجاء في بيان الجبهة:

تجاهلت الحكومة المغربية كليا، الرسالة المفتوحة للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، بتاريخ 1 يونيو 2024، بشأن ضرورة تلافي استقبال سفن داخل مناطق تحت السيادة المغربية يمكن ان تحمل متفجرات أو ذخائر أو أسلحة إلى جيش الاحتلال. وتحذيرنا كان بشأن سفينة تجارية مدنية يابانية آتية من الهند، كانت مصادر موثوقة، تؤكد أنها تحمل مثل هذه الحمولة (سفينة الشحن «فرتوم أوديت: VER-TOM ODETTE»).

وها هي سفينة «كوميميوت: INS Kome-miyut»، سفينة عسكرية تابعة لبحرية جيش الاحتلال الذي يقوم حاليا بحرب إبادة حقيقية ضد الشعب الفلسطيني، الآتية من الولايات المتحدة الأمريكية، ترسو بميناء طنجة يوم 6 يونيو 2024، قصد التزود بالوقود والطعام، لتواصل إبحارها نحو ميناء حيفا دون أن يصدر عن الدولة المغربية أي رد فعل: لم تقم السلطات المعنية بتوقيفها أو تفتيشها أو حجزها ومن فيها أو منعها من الرسو إسوة بالحكومة الإسبانية التي منعت السفينة «ماريان دانيكا» (MARIANNE DANICA)، التي كان لها نفس المسار الذي لسفينة « فرتوم أوديت» وكانت بدورها محملة بأطنان من المواد المتفجرة، من الرسو في ميناء قرطاجنة يوم 21 ماي المنصرم، ناهيك عما يقوم به عمال الموانئ في عدد من بلدان العالم من رفض شحن مثل هذه السفن أو عرقلة انطلاقها...

إن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع إذ تدين بقوة تعامل السلطات المغربية مع هذا الموضوع الخطير، فإنها:

1) تعتبر أن غض الطرف عن مرور مثل هذه السفن ليس فقط خرقا لقرار محكمة العدل الدولية على إثر الدعوى القضائية التي رفعتها جمهورية جنوب إفريقيا ضد الكيان الصهيوني (27 يناير 2024 التي انضمت إليها العديد من الدول)، بل تشجيعا للعدو الصهيون ومشاركة في حرب الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني وتفريطا في السيادة الوطنية لبلادنا المنتهكة أصلا.

2) تؤكد أن هذا الموضوع سيكون حاضرا بقوة في الاحتجاجات القادمة التي ستنظمها الجبهة مركزيا ومحليا وخاصة على مستوى مدينة طنجة التي تعد مثالا في تجسيد التضامن مع الشعب الفلسطيني المقاوم.

السكرتارية الوطنية: 21 يونيو 2024.

الجمعية تصدر البيان رقم 9 حول الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني

يتابع المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان باهتمام شديد فصول وأطوار الإبادة الجماعية التي يقترفها الكيان الصهيوني / العنصري / نظام الأبارتايد ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة؛

مازالت آلة العدوان الصهيوني تحصد أرواح الأبرياء في قطاع غزة منذ 8 أكتوبر الماضي، وقد قارب عدد الشهداء 40 ألف والمصابين تجاوز 80 ألف جلهم من الأطفال والنساء والشيوخ، ويقدر عدد المفقودين ب 10 ألف، جزء منهم لازال تحت أنقاض البنايات المدمرة وجزء آخر مختطف لدى سلطات الكيان الصهيوني المحتل؛

لم تنج الأطقم الطبية والإسعافية من التقتيل الممنهج، من أجل تعميق جراح الشعب الفلسطيني ، كما تم استهداف الجسم الصحافي لثنيه عن نقل حقيقية الإبادة الجماعية في قطاع غزة المدمر والمحاصر، وقد سيطرت قوات الاحتلال الصهيوني على معبر رفح لما يزيد على السهر، وبذلك يتم منع دخول المساعدات إلى قطاع غزة، من أغذية وأدوية ووقود.. ما جعل قطاع غزة يتعرض لتجويع غير مسبوق وبدأ الشهداء يتساقطون بسبب سوء التغذية وجفاف الاجسام وخصوصا من الأطفال، كما تم منع المنظمات الإنسانية ومنظمات الأمم المتحدة من القيام بدورها كمنتظمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين « أونوروا » التي تعرضت مقراتها للتدمير، التي تأوي الآلاف من النازحين، والذين نزحوا داخل قطاع غزة لعدة مرات تحت مبررات المناطق « الآمنة « وخصوصا بعد اجتياح الجيش الصهيوني لمنطقة رفح، التي كانت تأوي مليون ونصف من النازحين .

و بالموازاة مع الإبادة الجماعية في قطاع غزة، استباحت القوات الصهيونية وقطعان المستوطنين المدججين بالسلاح مدن وقرى الضفة الغربية ومنطقة القدس، وقد وصل عدد الشهداء إلى أكثر من 550 والآلاف من الجرحى والمعتقلين الذين يتعرضون لأصناف من التعذيب الجسدي والنفسي، كما يتعرض العديد من سكان الضفة الغربية ومنطقة القدس للإعدامات الميدانية وبدم بارد.

يقوم الكيان الصهيوني بهذه الإبادة الجماعية والمذابح اليومية في حق المدنيين، بمشاركة فعلية للولايات المتحدة الأمريكية، من حيث تزويده بالأسلحة والدعم المالي بملايير الدولارات، وكذلك الدعم السياسي والإعلامي .

كما تعرضت البنية التحتية في قطاع غزة إلى التدمير، بحيث 90% من البنايات تم تدميرها، من منازل ومدارس وجامعات وجل المستشفيات تم إخراجها عن الخدمة بسبب القصف وانعدام المعدات الطبية ونفاد الوقود، إنها خطة ممنهجة لجعل الحياة مستحيلة في قطاع غزة، في أفق التهجير القسري للغزاويين إلى شبه جزيرة سيناء، لكن صمود وثبات أهل غزة أفشل مخطط التطهير العرقي ؛

و قد تدارس المكتب المركزي الدور الخطير الذي تلعبه الإدارة الأمريكية في مجلس الأمن ضد الشعب الفلسطيني، بحيث استعملت الفيتو ضد 3 قرارات لمجلس الأمن لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وعارضت حصول فلسطين على العضوية الكاملة داخل الأمم المتحدة، علما أن عدد الدول التي تعرف بدولة فلسطين يفوق عدد الدول التي تعترف بدولة الكيان الصهيوني، كما سجل المكتب المركزي الدور المخجل للنظام الرسمي العربي وخصوصا الدول المطبعة مع الكيان الصهيوني : مصر، السعودية ، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والمغرب؛ وبعد نقاش مستفيض خلص المكتب المركزي إلى ما يلي :

– يجدد إدانته لاستمرار الإبادة الجماعية في قطاع غزة، التي يقترفها الكيان الصهيوني وبمشاركة مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية وبدعم من دول الغرب الاستعماري الإمبريالي ؛

يقوم الكيان الصهيوني بهذه الإبادة الجماعية والمذابح اليومية في حق المدنيين، بمشاركة فعلية للولايات المتحدة الأمريكية، من حيث تزويده بالأسلحة والدعم المالي بملايير الدولارات، وكذلك الدعم السياسي والإعلامي .

– يستنكر اجتماع الخيانة بين قيادات عسكرية من دول التطبيع : مصر والسعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين ورئيس أركان الحرب الصهيوني في البحرين تحت الرعاية الأمريكية خلال حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة ؛

– يثمن اعتراف إسبانيا وإيرلندا والنرويج وسلوفينيا بالدولة الفلسطينية ؛

– يشجب استعمال الإدارة الأمريكية للفيتو ضد حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، على الرغم من اعتراف 143 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة بقبول فلسطين كدولة كاملة العضوية في المنتظم الدولي؛

– يسجل بإيجابية قرارات محكمة العدل الدولية، التي تؤكد على مسؤولية الجيش الصهيوني في الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة ؛

– يطالب المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان المدعي العام للمحكمة الجنايات الدولية بإصدار مذكرات اعتقال في حق قادة الاحتلال الصهيوني وفي نفس الوقت يستنكر الضغوطات الأمريكية على المحكمة الجنائية الدولية لثنيها عن عملها فيما يتعلق بالكيان الصهيوني ؛

– يثمن عاليا ثورة الطلاب، التي انطلقت من جامعة كولومبيا العريقة وعمت الجامعات الأمريكية والغربية وأستراليا، والتي أكدت زيف السردية الصهيونية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية في الأوساط الغربية ؛

– يحيي كل الاحرار والحرائر في العالم على دعمهم المتواصل لقطاع غزة على وجه الخصوص وللشعب الفلسطيني بشكل عام ويدعو الشعب المغربي إلى مواصلة دعم حقوق الشعب الفلسطيني وإسقاط التطبيع، حتى يتم وقف العدوان والانسحاب الصهيوني الشامل من قطاع غزة وإعادة الإعمار وتحميل الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الخسائر في الأرواح والبنيات التحتية المدمرة؛

– يؤكد المكتب المركزي على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني من النهر الى البحر وعاصمتها القدس وأن نظام الأبارتايد الصهيوني في فلسطين إلى زوال كما حصل مع نظيره في جنوب إفريقيا.

المكتب المركزي
14 يونيو 2024

بيان الجمعية بمناسبة اليوم العالمي للاجئين

يخلد العالم ومعه الحركة الحقوقية والديمقراطية اليوم العالمي للاجئين الذي يصادف 20 يونيو من كل سنة، والذي حددته الأمم المتحدة تكريما للاجئين/ات والنازحين/ات حول العالم ومن أجل تسليط الضوء على أوضاع الأشخاص المجبرين على الفرار من أوطانهم/ن هربا من الحروب والصراعات والاضطهاد لأي سبب كان، أو بسبب الكوارث الطبيعية والأزمات. واليوم العالمي للاجئين هو مناسبة كذلك لتذكير الدول والمجتمعات بالتزاماتهم في حماية اللاجئين/ات واحترام حقوقهم/ات الأساسية كما هو منصوص عليه في اتفاقيات الأمم المتحدة وخاصة اتفاقية 1951 لحماية حقوق اللاجئين.

ويحيي العالم اليوم العالمي للاجئين، هذه السنة، في ظروف تتسم بحرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في غزة والضفة والقدس وفي باقي مناطق وأنحاء فلسطين المحتلة. بالإضافة إلى الحرب في السودان وأوكرانيا والنزاعات المسلحة والاستبداد والتسلط في العديد من جهات العالم وهو ما يدفع بملايين الأشخاص إلى النزوح والفرار إلى وجهات أخرى، أملا في حياة أفضل وبحثا عن الأمان المفقود في بلدانهم الأصلية.

وبمناسبة اليوم العالمي للاجئين، قالت الأمم المتحدة» أن عدد الأشخاص المجبرين على الفرار من ديارهم كل عام قد ارتفع على مدار العقد الماضي، ليبلغ أعلى مستوى له منذ بدء العمل بالسجلات، وهو منحى لا يمكن عكس اتجاهه إلا من خلال إعطاء دفعة جديدة ومنسقة نحو صنع السلام، أو تفعيل مبادئ الإنسانية المشتركة بين الدول». ففي نهاية 2023 أحصت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين 117.3 مليون شخص نزحوا قسرا في جميع أنحاء العالم نتيجة الاضطهاد والصراعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان وقد استمر منحى النزوح في التصاعد ليفوق 120 مليون شخصا خلال الأشهر الأربعة الأولى لسنة 2024. ونعتقد أن الرقم الحقيقي يتجاوز بكثير هذا المعطى بسبب تقاعس هاته المنظمة التابعة للأمم المتحدة والدول المستضيفة لوكالاتها، في إحصاء واستقبال اللاجئين المفترضين من بين مجموع المهاجرين/ات.

والأنكى، ورغم ما يتم الترويج له من طرف الدول الغربية فإن أكثر من 70 %من اللاجئين/ات بالعالم تستضيفهم دول إما متوسطة أو متدنية الدخل، وهو ما يستوجب من الدول الغنية تحمل مسؤوليتها في استقبال اللاجئين/ات، وان تعمل على استتباب الأمن والسلام بدل زرع الفتن و النزاعات والحروب، التي تنتج عنها تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعديد من البلدان، بسبب الاستغلال البشع لأراضيهم ونهب خيراتهم وثرواتهم، وجراء كذلك الانتهاك الصارخ لحق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادتها على مقدراتها ومواردها، من قبل الدوائر المالية الرأسمالية والقوى الامبريالية المتحالفة مع الأنظمة الرجعية والاستبدادية.

ورغم أن آلاف الأشخاص يفقدون حيواتهم سنويا بسبب غياب الطرق الآمنة لطلب اللجوء يضطر الكثير منهم، إلى اللجوء إلى المهربين وتجار البشر والطرق غير الرسمية الخطرة التي تعرض سلامتهم لأخطار هائلة. كما يتعرض عدد كبير منهم للمعاملة السيئة والمهينة والابتزاز والعنف الجنسي، أو الاحتجاز في مراكز تفتقد إلى أبسط الحقوق ومقومات الحياة. ففي الوقت الذي يتحلل فيه الاتحاد الاوربي ودوله العضوة من التزاماتهم الدولية في حماية اللاجئين/ات؛ حيث عمدت من جهة، إلى اتخاذ اجراءات قانونية واعتماد آليات أمنية مثل وكالة فرونتكس وصرف ملايين الأوروات لمراقبة الحدود الخارجية ومنع النازحين من التوافد إليها، ومن جهة، أخرى إبرام اتفاقيات مع دول خارج الحدود من أجل منع اللجوء إليها.

ويحل اليوم العالمي للاجئين هذا العام كذلك ونحن على بعد أربعة أيام فقط من الذكرى الثانية لمجزرة باريو تشينو على الحدود بين الناظور ومليلية المحتلة والتي راح ضحيتها أكثر من 27 من طالبي اللجوء ولم يتم إلى حدود اللحظة محاسبة أي من مرتكبيها، سواء من الجانب المغربي او الإسباني، كما لم يتم التحقيق الجدي في هاته المجزرة وهو ما يعتبر ضربا صارخا للحق في معرفة الحقيقة كاملة حول ما وقع يوم 24 يونيو 2022 ،وتحقيق العدالة وجبر أضرار من تعرضوا للعنف والقتل والترحيل ولا زال العشرات منهم في عداد المفقودين منذ سنتين دون أن تتمكن عائلاتهم وأصدقاؤهم من معرفة مصيرهم أو أن تجد مخاطبا من المسؤولين للتجاوب مع مطالبهم المشروعة في معرفة مصير أبنائهم، وهو ما نعتبره جريمة في حق الضحايا الذين هم من طالبي اللجوء من السودانيين الذي يعاني بلدهم من ويلات الحرب، وكان من المفروض توفير الحماية لهم بموجب اتفاقية جنيف لحقوق اللاجئين والتي صادق عليها المغرب دون أن يترجم هذا الالتزام على ارض الواقع بسن قانون ونظام للجوء يستجيبان لمقتضيات اتفاقية حقوق اللاجئين، ويوفران الحقوق الأساسية للاجئين/ات وطالبي/ات اللجوء.

ومن ناحية أخرى، فإن سياسات دول الاتحاد الاوربي في مجال الهجرة واللجوء، طالت كذلك حقوق المواطنين المغاربة طالبي اللجوء عندما صنف بعض أعضائه، المغرب ضمن ما يسمى بالدول «الآمنة»، والذي بموجبه يتم ارجاعهم إلى البلد، في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع المدني من الحصار والمنع، ويعاني فيه العديد من المواطنات والمواطنين من التضييق على حرياتهم الفردية والجماعية، أو يتعرضون للمضايقة بسبب معتقداتهم الدينية او توجهاتهم الجنسية المختلفة.

إننا في المكتب المركزي إذ نؤكد على أن حماية اللاجئين واحترام حقوقهم الأساسية، طبقا لما تنص عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وعلى رأسها اتفاقية جنيف لحقوق اللاجئين، ومعالجة قضايا اللجوء بعيدا عن المقاربة الأمنية الصرفة، والتوقف عن صرف الأموال الطائلة في حراسة الحدود وخلق وكالات المراقبة ومراكز الاحتجاز للاجئين/ات

نطالب الدولة المغربية ب:

– تبني سياسة اللجوء تعتمد المقاربة الإنسانية والحقوقية، بعيدا عن الاستغلال السياسوي لمآسي اللجوء من أجل الحصول على امتيازات أو مصالح انتهازية، ووقف تجريم الهجرة واللجوء والتضييق على المدافعات والمدافعين عن حقوق المهاجرين/ات واللاجئين/ات؛

– سن قانون للهجرة متلائم مع الاتفاقيات الدولية وخصوصا اتفاقية جنيف لحقوق اللاجئين؛

– إقرار نظام للجوء يوفر الحماية للاجئين، تمكنهم/ن من حقوقهم/ن الأساسية كما هو منصوص عليه في اتفاقية جنيف بما فيها الحق في العمل، السكن، التعليم، المساعدات، ممارسة الطقوس الدينية، الحصول على بطائق هوية البلد المضيف ووثائق السفر والحق في التنقل...؛

– إنهاء احتجاز الأطفال الذين يسعون للحصول على اللجوء أو الهجرة، وتمكينهم من الوصول للخدمات الصحية والدراسية.

كما نطالب المفوضية السامية للاجئين بالقيام بدورها في مراقبة مدى حماية الدولة المغربية لحقوق اللاجئين/ات وطالبي/ان اللجوء فوق أراضيها ووضع حد لتقاعسها في متابعة وضعيتهم/ن والانتهاكات الخطيرة التي يتعرضون/ن لها من طرف السلطات المغربية؛ ومعالجة كل طلبات اللجوء وفي آجال معقولة وحماية أصحابها من كل أشكال الانتهاكات والخروقات ومن الطرد والتعسف؛

كما نطالب دول الاتحاد الأوربي بوقف سياساته التي تقوم على المقاربة الأمنية الصرفة، وتجريم الهجرة واللجوء والمدافعات والمدافعين عن حقوق المهاجرين/ات، وبالتوقف عن استخدام ملف الهجرة واللجوء في الضغط على دول الجنوب من أجل القيام بدور الدركي لحراسة حدوده الجنوبية بغض النظر عن الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها هؤلاء المهاجرين/ات واللاجئين/ات على حدودها.

المكتب المركزي
19 يونيو 2024

فرع الجمعية بايت أورير/الحوز

يرصد اختلالات تدبير عملية إعادة اعمار المناطق المنكوبة اثر زلزال الحوز

وجه مكتب فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بايت أورير/الحوز رسالة مفتوحة للمسؤولين بخصوص تدبير عملية إعادة اعمار المناطق المنكوبة اثر زلزال الحوز جاء فيها:

في إطار تتبع فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بآيت اورير للمناطق المتضررة من زلزال 8 شتنبر 2023 سواء من خلال المعاينة المباشرة او من خلال إفادات وشهادات الساكنة فقد توصل الفرع بشكايات معززة بوثائق من ساكنة بعض الدوواير المنكوبة بإقليم الحوز حول سير عملية اعادة اعمار المناطق المنكوبة وتدابير إعادة إسكان قاطنيها وما قد يكون شابها من تجاوزات تمس بالحقوق الأساسية للمواطنين.

1-من حيث عمليات الاحصاء وتحديد المتضررين وحجم الضرر:

فقد سجلنا في الجمعية حسب إفادات المعنيين ما يلي:

• اقصاء مجموعة من الفئات من الدعم ونخص بالذكر :

-الأرامل (سواء بأبناء أو بدون) دون مراعاة هشاشة وضعية هذه الفئة من الساكنة؛

– عدم مراعاة وضعية العائلات الممتدة والكبيرة (أب وام وأبناء أرباب اسر بدورهم،

– غموض مسطرة تحديد منزل رئيسي او ثانوي حيث سجلنا وجود أباء يشتغلون خارج المنطقة وأبناءهم مقيمون بها بل هناك من فقد الزوجة والابناء اثر الفاجعة وتم اقصاؤه،

– اقصاء قاصرين فقدوا جميع أفراد اسرتهم ومنزل العائلة كذلك.

-إقصاء الأشخاص في وضعية إعاقة.

-عدم تبليغ المعنيين بالأمر بمحاضر المعاينة والقرارات المجسدة لوضعية سكنهم : انهيار كلي انهيار جزئي هدم ترميم ...

2- من حيث تنزيل التدابير ووضعية التقدم في الانجاز:

فبعد ما يقارب عشرة أشهر من الفاجعة لا تزال وضعية الساكنة على حالها في الغالب الأعم مع ما يستتبع ذلك من صعوبة العيش داخل الخيام التي تضررت بفعل أحوال الطقس، ناهيك عن غياب ابسط شروط النظافة، كما سجلنا أن هناك من توصل بمبلغ التسبيق لبداية الاشغال ولم يتم التوصل بالتصاميم إضافة الى وعورة المسالك مما يفاقم من غلاء المواد الأولية للبناء المرتفعة أصلا وغير ذلك من العراقيل التي تساهم في تفاقم معاناة المتضررين.

كما نسجل باستغراب اقدام اعوان السلطة بالاتصال بممثلي جمعيات الساكنة -حسب تصريحات ممثليها- لحثهم على دفع الساكنة للتوقيع على وثائق (نتوفر على نسخ منها) تارة تحمل إسم التزام وتارة إشهاد وتارة أخرى تصريح بالشرف حيث يستفاد من مضمونها تحميل الساكنة المتضررة مسؤولية اتخاذ القرار «بمحض ارادتها» بما يلي :

• الهدم الكلي للمنزل بقرار شخصي واعادة بناءه في حدود مبلغ 80000 درهم.

• التصريح بأن مبلغ 20000 درهم (الذي هو مبلغ التسبيق) كاف لإجراء اصلاحات بمنزل المعني بالأمر وبالتالي الاكتفاء به كتعويض نهائي .

• اشهاد بالإنهاء من الاصلاح والتصريح بالعودة للإقامة به.

اننا في فرع الجمعية اذ نستغرب من الطبيعة القانونية لهذه الوثائق والغرض منها إذ أنها لا تحمل أية علامة تدل على الجهة المصدرة لها، والغرض من دفع المتضررين لتوقيعها والإشهاد على أنفسهم بتحمل مسؤولية تقييم الأضرار والخبرة التقنية. وبالتالي عن الجهة التي لها المصلحة في حرمان المتضررين من الدعم الكامل لإعادة بناء بيوتهم.

كما أفادت الساكنة غياب شبه تام للخدمات الاجتماعية كالتعليم الابتدائي الذي يزاول في خيام غير لائقة إضافة إلى انطلاقه بشكل متأخر خلال شهر دجنبر 2023؛

عدم التمكن من مواكبة تلقيح الأطفال المؤهلين لذلك، حيث يخصص يوم واحد في الأسبوع لأربع جماعات قروية مع ما يتطلب ذلك من تنقل.

عدم الاهتمام من طرف الدولة بموارد العيش حيث لم يتم إصلاح السواقي المخصصة للفلاحة و وعدم تزويد الساكنة ببعض الماشية التي فقدتها، وتسجل الجمعية توزيع الشعير المدعم المخصص للعلف فقط بكميات محدودة.

وبناء عليه فإننا في الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع آيت اورير نطالبكم السادة الوزراء كل من موقعه والاختصاصات المخولة له بحكم الدستور والقانون بما يلي :

▪فتح تحقيق في هذه الوقائع وترتيب الأثار القانونية بما يحفظ حقوق المواطنين المتضررين لجبر الضرر.

▪تحديد مصدر الإشهادات والالتزامات التي توزع على المتضررين، ومحاسبة الجهات المصدرة لها باعتبارها فاقدة للشرعية والمشروعية القانونية؛

▪اتخاذ إجراءات استعجالية لإنصاف كل الضحايا، عبر إعادة إحصاء السكان وليس المباني فقط، مع اعتماد الأعراف المحددة لمفهوم الأسرة «الكانون»

▪ استحضار مقاربة النوع الإجتماعي في عملية الإحصاء والتعويض والدعم، باعتبار المرأة سواء الأرملة أو الحاضنة مسؤولة عن تدبير أسرة وليست فاقدة للأهلية وتعيش تحت الوصاية؛

▪تسليم الأسر قرارات واضحة تبين حجم الضرر والدعم المخصص لإعادة البناء، والالتزام الصريح بما قررته الدولة رغم عدم كفايته؛

▪ إعادة بناء ما دمره الزلزال من مؤسسات عمومية كالمدارس والمستوصفات والطرق والمسالك الطرقية؛

▪الإهتمام بجدية في توفير موارد العيش للساكنة وخاصة في قطاع الفلاحة وتربية الماشية والحرف والمهن التي كانت تشكل مجالات للشغل والكسب.

▪ تفعيل المراسيم المتعلقة بالمناطق المنكوبة ومكفولي الأمة.

وفي انتظار اتخاذ المتعين ،

تفضلوا السادة رئيس الحكومة، السيد وزير الداخلية السيدة وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ، بقبول خالص مشاعرنا الصادقة .

عن مكتب الفرع
آيت اورير في: 19 يونيو 2024

دراسة حول العمل النقابي

(الجزء الخامس)

يعيش العمل النقابي ببلادنا وعلى الصعيد العالمي تحولات قد تكون لها انعكاسات على أوضاع الطبقة العامل والصراع الطبقي عموما، حيث تحاول الرأسمالية تجريد الطبقة العاملة من أحد أسلحتها ألا وهو الحق في التنظيم وفي الإضراب... ونظرا لأهميتها وراهنية القضايا التي تتطرق لها، ارتأينا في جريدة النهج الديمقراطي نشر في أجزاء دراسة حول العمل النقابي للرفيق طارق هذا الجزء الخامس

الرفيق طارق

تأسيس الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

شكل المؤتمر الأول للكونفدرالية الديمقراطية للشغل تتويجا لصراع بعض الجامعات والنقابات الوطنية مع قيادة الاتحاد المغربي للشغل وعدم انقيادها وراء أساليب الاحتواء والتلجيم الذي اعتمدته البيروقراطية تجاه معارك هذه الجامعات، وعلى رأسها النقابة الوطنية للبريد والاتصالات التي دخلت في مواجهة مباشرة مع قيادة إ م ش منذ الإعلان عن إلغاء إضراب 19 يونيو 1961 ورفضت الانصياع لهذا القرار بتنفيذها لإضراب قطاعي في دجنبر من نفس السنة، لتستمر هذه المواجهة في العديد من المحطات التنظيمية والنضالية التي عرفتها هذه النقابة، حيث كانت البيروقراطية المتحكمة في المركزية تسعى إلى فرض عناصر انتهازية موالية لها في الأجهزة القيادة لنقابة البريديين ضدا على إرادة القاعدة، كما حاولت فرض وصايتها على مختلف معارك البريديين وعزل هذه المعارك لإفشالها، لتضطر نقابة البريد بعد ذلك إلى الخروج من الاتحاد المغربي للشغل مع التشبث بمبادئ الوحدة العمالية وإمكانية الرجوع إلى المركزية إذا توفرت الديمقراطية الداخلية.

نفس المسار ستعرفه الأوضاع النقابية بعدد من القطاعات، حيث تأسست سنة 1966 النقابة الوطنية للتعليم» واستطاعت تكوين أزيد من 8 فرع في ظرف وجيز، وتحولت إلى محرك رئيسي لعملية تأسيس نقابات وطنية خارج الاتحاد المغربي للشغل في قطاعات اجتماعية وإنتاجية حيوية، ثم سارت على نفس النهج النقابة الوطنية للفوسفاط، والنقابة الوطنية للشاي والسكر والنقابة الوطنية للسككيين، والنقابة الوطنية للصحة العمومية، وهو ما جعل الفترة الممتدة بين 1966 و 1978 فترة انشقاقات متتالية للعديد من القطاعات عن الاتحاد المغربي للشغل، ليتوج كل ذلك بعقد ندوة للمكاتب الوطنية للنقابات السالفة الذكر شكلت فيها لجنة تحضيرية للمؤتمر التأسيسي لنقابة موحدة، وخرجت بنداء تدعو من خلاله إلى «تكوين إطار نقابي ديمقراطي وتقدمي مفتوح لجميع العمال كيفما كان اتجاههم السياسي والعقائدي ومبني على حق الأعضاء في اختيار المسؤولين على كافة المستويات وفي التقرير في التوجيه العام الذي سيسير عليه.

وما تجدر الإشارة إليه قبل التطرق للمؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل هو أنه رغم كون العوامل الموضوعية التي ساهمت في تأسيس النقابات القطاعية المستقلة عن الاتحاد المغربي للشغل تجسدت أساسا في استياء قاعدة واسعة من المناضلين النقابيين والمنخرطين من تحكم البيروقراطية في هذه المركزية وانعزالها عن القضايا الحقيقية للطبقة العاملة، وخنقها لكل أشكال الديمقراطية الداخلية، إلا أن هناك عوامل أخرى سياسية تجسدت في الصراع الذي كان يطبع العلاقة بين قيادة الاتحاد المغربي للشغل وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، هذا الأخير وبعد اعتماد البيروقراطية النقابية على ما سمي بسياسة الخبز، ورفعها لشعار استقلالية النقابي عن السياسي، وجد نفسه مجردا من أهم أدوات الصراع التي كان يعتمد عليها في مناوراته مع النظام، الأمر الذي دفع بالعديد من مناضليه إلى المساهمة في تأسيس نقابات مستقلة عن المركزية النقابية الأم بعد استثمار حالة الجمود النقابي التي كانت تعرفها بعض القطاعات، واستياء القواعد المنتسبة إليها من طريقة تدبير البيروقراطية لملفاتها المطلبية ومعاركها النقابية. وبعد المؤتمر الاستثنائي لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنت 1975 والذي تمخض عنه ميلاد الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، ساهم هذا الأخير في توحيد النقابات المنفصلة عن الاتحاد المغربي للشغل ومهد الطريق أمام عملية تأسيس مركزية نقابية بديلة للاتحاد المغربي للشغل.

في هذا الإطار انعقد المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل يومي 25 و 26 نونبر من سنت 1978 بالدار البيضاء تحت شعار: التعبئة من أجل بناء إطار ديمقراطي وحدوي لتصحيح المسار التاريخي للطبقة العاملة المغربية» بحضور 345 عضوا مؤتمرا وأزيد من 95 ملاحظا، إضافة إلى ممثلي بعض المنظمات المدعوة، وقد أنتخب المؤتمر لجنة إدارية مكونة من 79 عضوا، ومكتبا تنفيذيا مكونا من 13 عضوا، وتم التصويت بالإجماع على نوبير الأموي كاتبا عام للكونفدرالية. وفي البيان الختامي أكد المؤتمرون بأن «المؤتمر التأسيسي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بإعلانه عن قيام الكونفدرالية يكون قد أنجز مهمة تاريخية، ومكن الطبقة العاملة من الأداة النضالية الضرورية، وأعاد الارتباط بين الحركة النقابية وحركة التحرر الوطني» وأن الكونفدرالية تسعى إلى تنظيم الجماهير العمالية الواسعة ضد الاستغلال والتبعية الاقتصادية، فإنها جعلت من ركائزها الأساسية احترام الديمقراطية الداخلية وتوسيع المبادرة القاعدية المسؤولة وإعادة الوحدة النقابية، والنضال ضمن الأهداف العامة للحركة التقدمية في بلادنا».

وحول الأهداف العامة للكونفدرالية فقد أشار البيان إلى أن «الوضعية المتدهورة للطبقة العاملة يتحتم عليها أن تحكم تنظيماتها وان تعزز وحدتها في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وذلك من اجل الدفاع عن مطالبها العادلة وتحسين ظروف عيشها وعملها. ولن يتأتى ذلك إلا عبر نضال ديمقراطي مزدوج وطني ونقابي، يهدف إلى تعميق المكاسب الديمقراطية، والى الرفع من القدرة الشرائية للجماهير والى تطبيق قانون السلم المتحرك للأجور والأسعار والى إيقاف مسلسل التفقير الذي يعاني منه الكادحون، والى فرض احترام البنود الايجابية في قانون الشغل مع إصلاحه بمشاركة الممثلين الحقيقين للعمال والى توسيع الخدمات الاجتماعية والى خلق الشروط الضرورية لمنع إقفال المعامل، والى مواجهة التسريحات الجماعية للعمال. وعلى الصعيد الوطني يجب أن تناضل الطبقة العاملة بجانب الفئات الشعبية الأخرى من اجل تصفية الجو السياسي وتوسيع الحريات الديمقراطية، وذلك بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين إلى ارض الوطن وبفرض الحقوق النقابية وتوسيعها..

وبذلك يكون البيان التأسيسي قد حدد الخط العام لهذه النقابية في:

الاستجابة لمطامح الطبقة العاملة في التحرر من كل أنواع الاستغلال .

بناء الأداة النقابية الديمقراطية التي تحترم الديمقراطية الداخلية وتوسع المبادرة القاعدية.

الرد على الانحطاط البيروقراطي وانتهازية قيادة الاتحاد المغربي للشغل،

الأهداف العامة للكونفدرالية فقد أشار البيان إلى أن «الوضعية المتدهورة للطبقة العاملة يتحتم عليها أن تحكم تنظيماتها وان تعزز وحدتها في إطار الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وذلك من اجل الدفاع عن مطالبها العادلة وتحسين ظروف عيشها وعملها.

الأوضاع النقابية بعدد من القطاعات، حيث تأسست سنة 1966 النقابة الوطنية للتعليم» واستطاعت تكوين أزيد من 8 فرع في ظرف وجيز، وتحولت إلى محرك رئيسي لعملية تأسيس نقابات وطنية خارج الاتحاد المغربي للشغل في قطاعات اجتماعية وإنتاجية حيوية،

إعادة ربط الحركة النقابية بحركة التحرر الوطني ٢٥

ومباشرة بعد المؤتمر التأسيسي قادت الجامعات والنقابات الوطنية المنضوية تحت لواء الكوفدرالية الديمقراطية للشغل معارك قطاعية قوية كان أبرزها إضراب لامحدود ل 10000 سككي استمر من 4 الى 19 يناير من سنت 1979، إضراب 4000 عامل بجرادة لمدة أسبوعين خلال فبراير 1979، إضرابات شغيلة التعليم خلال ابريل 1979 إضراب شغيلة قطاع الصحة يوم 7 مارس 1979 وقد رد النظام على هذه النضالات بالقمع والطرد وطرد وتوقيف أزيد من 1600 عامل واقتحام العديد من المؤسسات التعليمية واعتقال العشرات من المدرسين، وذلك بتواطؤ من بيروقراطية إمش التي سعت إلى عزل كدش ودعت إلى مقاطعة إضراباتها.

وإلى جانب هذه الإضرابات القطاعية، قادت كدش العديد من الإضرابات العامة أبرزها الإضراب العام ليوم 30 مارس 1979 تضامنا مع الشعب الفلسطيني، والإضراب العام ليوم 20 يونيو 1981 دفاعا عن القدرة الشرائية للكادحين، والذي تحول إلى انتفاضة عارمة للجماهير الشعبية بالعديد من المدن المغربية واجهها النظام بقمع دموي سقط بسببه المئات من الشهداء وتم شن حملة اعتقالات واسعة في أوساط المناضلين الماركسيين والديمقراطيين والعديد من النقابيين من بينهم الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل و نائبه، و بعد هذه الأحداث تم منع الأنشطة النقابية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ولم تبدأ الحياة النقابية في الاستقرار إلا بعد سنت 1984.، كما دعت إلى إضراب عام دفاعا عن مطالب الطبقة العاملة يوم 14 دجنبر 1990 والذي تحول بدوره إلى غضب عارم بالعديد من المدن وخاصة مدينة فاس التي سقط فيها العشرات من الشهداء.

ويمكن القول أن الفترة الممتدة ما بين سنت 1978 تاريخ تأسيس كدش وفاتح غشت من سنة 1996 تاريخ توقيع أول اتفاق ثلاثي الأطراف والذي أعلن رسميا التحاق الكدش بركب السلم الاجتماعي، هي الفترة التي كانت فيها كدش حاضرة بقوة في المشهد النقابي بفعل حجم المعارك التي أطرتها، ومباشرة بعد سنة 1996 – خاضت بعد المؤتمر الثالث المنعقد في مارس 1997 والذي حضره وزير الدولة في الداخلية آنذاك ادريس البصري، بدأ مسلسل التراجع عن المواقف ذات البعد الديمقراطي والإصلاحي والقضايا الكبرى المرتبطة بالسياسات الطبقية للنظام، وانحصار المعارك النقابية المركزية، والتراجع عن دعم المعارك المنعزلة التي كانت تجري على صعيد أكثر من قطاع وفي عدد من الوحدات الإنتاجية، وتعود أسباب هذا التراجع في الزخم النضالي للكدش إلى عامل أساسي وحاسم وهو ارتباط أغلب قادتها منذ التأسيس بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فحين كان هذا الحزب يتخندق ضمن خندق المعارضة الإصلاحية ويناوش النظام من أجل تقديم تنازلات سياسية كانت كدش أحد أدوات هذه المناوشة، وحين بدأ يلوح في الخافق مسلسل الانفراج في العلاقة بين هذا الحزب والنظام عبر المفاوضات السرية التي كانت تجري قبل دخوله في ما سمي بحكومة التناوب الوطني، كانت قيادة النقابة تؤسس لهذا المسار عبر تثمينها للحوار الاجتماعي والنتائج.

ورغم أن النقابة خاضت العديد من الإضرابات العامة بعد سنة 1996 وحاولت أن تضع مسافة بينها وبين الخيارات السياسية لحزب الاتحاد الاشتراكي، إلا أنها لم تكن بنفس الحدة والأهداف التي كانت تطبع الإضرابات السابقة، فحجم المطالب تقلص من المطالبة بالتوزيع العادل للثروة وبناء اقتصاد وطني ومواجهة التبعية الاقتصادية، والتصدي للاستغلال الطبقي، إلى المطالبة بالترقية لبعض الفئات الاجتماعية العاملة بقطاع الوظيفة العمومية أساسا وتطبيق بنود اتفاقيات سابقة، وحتى صيغ تنفيذ الإضراب العام تحولت من شل الحركة الاقتصادية وما يرافقه من مسيرات حاشدة وانتفاضات شعبية، إلى مجرد ورقة يتم التلويح بها للضغط على الدولة للمطالبة بالجلوس إلى طاولة الحوار، وقد تم إلغاء قرار الإضراب العام في العديد من المناسبات بمجرد دعوة الحكومة للنقابات إلى الحوار وإضراب 25 أبريل 2000 نموذجا.

– تفريخ النقابات من داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في خضم تجربة ما سمي بحكومة التناوب التي قادها حزب الاتحاد الاشتراكي، وجد الحزب نفسه بين مطرقة تنفيذ املاءات المراكز المالية الدولية التي تجهز على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعلى رأسها ضرب الخدمات العمومية وخوصصة العديد من المرافق والمؤسسات التي كانت في ملك الدولة، وسندان القواعد العمالية المنتمية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الداعية إلى مواجهة هذه السياسات، وكان من البديهي أن يلجأ الحزب إلى تخليص نفسه من ضغوط القاعدة العمالية في كدش، ليتمكن من التصرف بكامل الحرية في تنفيذ الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعادية لأوسع الجماهير الشعبية، هكذا بدأت وتيرة تحجيم دور بعض النقابيين داخل الحزب وإبعادهم عن الأجهزة القيادية ومحاولة ترويض النقابة بما يتماشى واختيارات الحزب، فنوبير الأموي وغيره من القادة النقابيين الذين كانوا يراهنون على موقعهم النقابي للوصول إلى مراتب متقدمة داخل الحزب، أصبحوا مصدر إزعاج بالنسبة لقيادة الحزب لأن زمن الاعتماد على النقابة لمناوشة النظام قد انتهى، وحل محله زمن كسب ثقة البرجوازية والتخلص من كل ما من شأنه أن يعكر صفو وزراء الحزب في الحكومة ويعرقل مسيرة الهجوم على مكتسبات الجماهير، في هذا السياق، وعلى اثر انعقاد المؤتمر السادس للحزب، ستبرز تيارات معارضة لقيادته وعلى رأسها التيار المنسحب من المؤتمر والذي أطلق على نفسه اسم الحركة التصحيحية» يتزعمه نوبير الاموي الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل ونائبه عبد المجيد بوزوبع، وكان هذا التيار يعتمد في مواجهته لقيادة الحزب على الكدش التي كان يتحكم في أجهزتها، وسيتوج هذا الصراع من قبل المنسحبين من المؤتمر السادس للاتحاد الاشتراكي بتأسيس حزب المؤتمر الوطني الاتحادي في 21 أكتوبر 2001 الذي انتخب عبد المجيد بوزوبع أمينا عاما له.

هذا الانفصال السياسي لأغلب القادة النقابيين للكدش عن حزب الاتحاد الاشتراكي سينعكس على الأوضاع الداخلية للكونفدرالية، حيث عمل الحزب على تحفيز الموالين له داخل كدش للانسحاب منها وتأسيس نقابة خاضعة بشكل كلي لسياسات الحزب أطلق عليها اسم الفدرالية الديمقراطية للشغل، عقدت الفيدرالية مؤتمرها التأسيسي بتاريخ 6/5/4 أبريل 2003 بحضور 18 نقابة وطنية تنتمي لقطاعات مختلفة من قطاعات الوظيفة والمؤسسات العمومية و 20 إتحاد محلي ينظم بعض القطاعات المحدودة محليا. هذه التنظيمات والنقابات الوطنية كان يقودها بعض المطرودين من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وبعض المنسحبين منها بعد يأسهم من تحويل سكة الكونفدرالية في اتجاه التبعية التامة للاتحاد الاشتراكي وتثمين سياسات حكومة التناوب. وجاء البيان الختامي للمؤتمر التأسيسي لينقل بشكل حرفي مواقف الاتحاد الاشتراكي، ومما جاء فيه « يسجل المؤتمر أهمية أوراش الإصلاح المفتوحة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا انه يعتبر التراجعات التي وقعت بعد انتخابات 27 شتنبر 2002 لا تنسجم ومسار الإصلاح. ويرى المؤتمر ضرورة اعتماد المنهجية الديمقراطية لتحصين بلادنا ضد كل المنزلقات والإخطار،،ولم تسجل هذه النقابة أي صدام حقيقي مع الدولة منذ تاسيسها، ولم تقد أي معركة حقيقية في الميدان ضد السياسات المعادية للطبقة الوطنية المنضوية تحت لوائها كانت ولا زالت تعتبر أكثر الجامعات قوة من حيث عدد المنخرطين في بعض القطاعات كقطاع العدل.

وبعد ثلاث سنوات من تأسيس الفدرالية الديمقراطية للشغل ستعرف الكونفدرالية انشقاقا آخر تزعمه هذه المرة عبد المجيد بوزوبع نتيجة خلافات سياسية وزعاماتية مع نوبير الأموي، فبعد مغادرة بوزوبع لحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وتأسيسه للحزب الاشتراكي أسس إلى جانب نقابيين آخرين نقابة المنظمة الديمقراطية للشغل بتاريخ 5 غشت 2006 تولى مهمة أمينها العام علي لطفي، الذي حول المنظمة بعد سنة 2015 إلى ذراع نقابي لحزب الأصالة والمعاصرة الرجعي.

نستخلص من كل ما سبق ذكره بأن سياقات تطور الكدش والانشقاقات التي عرفتها كانت مرتبطة أشد الارتباط بتطور حزب الاتحاد الاشتراكي والتكتلات التي خرجت منه، فشعار «البديل التاريخي للطبقة العاملة: الذي رفعته النقابة إبان مؤتمرها التأسيسي كان يعكس في الحقيقة تصور الحزب الإصلاحي لقضية النضال العمالي، ولم يكن من الممكن السير بعيدا بهذا الخط السياسي الذي أسست عليه النقابة في ظل تحكم القوى الإصلاحية في أجهزتها واستعمالها كأداة من أدوات تليين الصراع الطبقي بدل تجذيره، وهو ما تفطنت له منظمة إلى الأمام بشكل مبكر حين اعتبرت بأن تأسيس نقابات خارج المركزية النقابية الكبرى يعد مخطط دنيء من طرف الاتحاد الاشتراكي يهدف إلى تقسيم الطبقة العاملة وإضعافها في أفق إخضاعها لسياسات النظام.

يتبع..

تفريخ النقابات من داخل الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في خضم تجربة ما سمي بحكومة التناوب التي قادها حزب الاتحاد الاشتراكي، وجد الحزب نفسه بين مطرقة تنفيذ املاءات المراكز المالية الدولية التي تجهز على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعلى رأسها ضرب الخدمات العمومية وخوصصة العديد من المرافق والمؤسسات التي كانت في ملك الدولة

دور بعض النقابيين داخل الحزب وإبعادهم عن الأجهزة القيادية ومحاولة ترويض النقابة بما يتماشى واختيارات الحزب، فنوبير الأموي وغيره من القادة النقابيين الذين كانوا يراهنون على موقعهم النقابي للوصول إلى مراتب متقدمة داخل الحزب، أصبحوا مصدر إزعاج بالنسبة لقيادة الحزب لأن زمن الاعتماد على النقابة لمناوشة النظام قد انتهى

سبل النهوض بجبهة مقاومة التطبيع في مشرق ومغرب الوطن العربي

في خمسينات وستينات وسبعينات القرن العشرين، كانت المفاهيم والمواقف الوطنية المعادية للقوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية هي السائدة في أوساط جماهير مشرق ومغرب الوطن العربي بكل اثنياته وطوائفه، اما اليوم في مشهد الانحطاط العربي الرسمي الراهن فقد دخلنا إلى هذا القرن الحادي والعشرين ، مجردين من أسلحتنا الاستراتيجية، بعد أن أصبحت أنظمتنا في المشهد السياسي الدولي الراهن مجرد أدوات في خدمة مصالح العدو الإمبريالي وركيزته «إسرائيل» في بلادنا، وفي ظل هذا الخضوع لم تعد هذه الأنظمة تعرف لنفسها خطراً معيناً سوى شعوبها عموماً والجماهير الشعبية الفقيرة خصوصاً التي باتت تدرك أن العدو الرابض في أوضاعها الداخلية اشد خطراً من العدو الخارجي .

عازي الصوراني

والآن في ظروف تفاقم تبعية وخضوع معظم بلدان مغرب ومشرق الوطن العربي، باتت بلداننا مجرد رقم أو كمّ، أو عدد حسابي لا يحسب له أحدٌ حساباً ، وأصبح تكريس مظاهر الخضوع والتبعية والاستبداد والاستغلال والتطبيع أمراً طبيعياً، بعد أن فقد معظم حكام الأنظمة وعيهم الوطني واستباحوا وعيهم القومي لحساب مصالحهم وتراكم ثرواتهم التي تنزف دماً من كل مساماتها، لا فرق بين نظام ملكي أو أميري أو جمهوري فكلهم في الاستبداد والاستغلال والفساد وتراكم الثروات سواء.

فعلى إثر الاعتراف بدولة العدو الصهيوني وتطبيع أنظمة الكومبرادور والعمالة في بلادنا، تمكنت دولة العدو الإسرائيلي، ومن خلال الدعم المادي والسياسي الأمريكي على وجه الخصوص، من أن تتحول اليوم إلى دولة إمبريالية صغرى في الشرق الأوسط، كما أصبحت أنظمة التطبيع والعمالة في بلادنا، في حالة ينظرون فيها إلى القضية الفلسطينية باعتبارها عبئا ثقيلا على كاهلهم يسعون إلى الخلاص منها طالما كان في ذلك ضمانة لمصالح النظام الحاكم وشرائحه الطبقية (البيروقراطية والكومبرادورية) ، ما يعني بوضوح شديد نضوج الظروف الموضوعية للثورة لإسقاط هذه الأنظمة ، لكن يبدو أن العوامل الذاتية (الأحزاب الثورية) لم تراكم – حتى اللحظة – إمكانات الثورة المطلوبة.

فلسفة مقاومة التطبيع: إن التطبيع مع الكيان الصهيوني يبدأ خطواته الأولى بقرار أمريكي، ثم يتحول إلى أداة أساسية من أدوات الصهاينة، وبالتالي فإن التطبيع هو في جوهره إجبار هذا النظام أو ذاك في مغرب ومشرق الوطن العربي، على القبول بالأمر الواقع، واقع عبوديته كنظام كومبرادوري تابع وعميل، لكي يمارس دوره في معاونة الجلاد الصهيوني المدعوم من النظام الامبريالي الأمريكي، بما يخدم مخططات التحالف الامبريالي/ الصهيوني الهادفة إلى تكريس تخلف وتفكك مجتمعاتنا لضمان بقاء هيمنة النظام الإمبريالي العالمي،على مقدرات بلداننا ومجتمعاتنا ومنعها من إعادة تشكيل نفسها على أسس وطنية تقدمية وديمقراطية حداثية مستقلة.

وبالتالي فإن التفسير الجوهري والمباشر لعملية التطبيع مع «دولة» العدو الصهيوني ، ليس له سوى معنى واحد هو الاعتراف بشرعية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الغاصب من ناحية، ومحاولة لشطب الحقوق التاريخية والشرعية الدولية لشعبنا على ارض وطنه التاريخي فلسطين من ناحية ثانية، وهنا بالضبط تتجلى روح ومواصفات الخضوع والاستسلام والخيانة التي ترتبط وتلتصق بأي نظام في مغرب ومشرق الوطن العربي وافق على التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به، فالهزيمة لا تكمن في المعاناة والاحتلال والدمار بقدر ما تكمن في مثل هذا الاعتراف بالكيان الغاصب، وبالتالي تعزيز التوجه الصهيوني لبلورة فكرة «يهودية الدولة» التي تتلخص في: استكمال تزييف التاريخ الفلسطيني، والتخلص -ولو التدريجي- من عبء الوجود الفلسطيني داخل ما يسمى بـ«الخط الأخضر» والضفة الغربية، والتمسك بالقدس «موحدة للأبد» تحت سيادة «إسرائيل»، وضم أكبر كتلة ممكنة من أراضي الضفة الغربية ، بحيث يكون للفلسطينيين فقط ما يشبه الحكم الذاتي في هذه الأرض، فيما تكون السيطرة والسيادة الفعلية لـ«إسرائيل» ما بين نهر الأردن والبحر، وبحيث يتم كذلك الفصل والانعزال عن الفلسطينيين تجنباً لخوض الصراع الديموجرافي المستقبلي على أرضنا الفلسطينية التاريخية كلها.

تلك هي حقيقة الصراع الموضوعية على الرغم من الوضع العربي المنحط الراهن، إذ أن استراتيجية الكيان الصهيوني وفق نصوص المنظور اليميني لحكومة العدو الحالية، ينطلق حسب مخططه الاستراتيجي التوسعي ضد بلدان وطننا العربي من أربع دوائر هي : (1) دائرة الهلال الخصيب وتتناوب كل من سوريا والعراق قيادتها. (2) دائرة وادي النيل وتمثل مصر الدولة الرائدة فيها. (3) دائرة شبه الجزيرة العربية وتمثل السعودية الدولة القائدة فيها. (4) دائرة المغرب العربي وعلى رأسها المغرب والجزائر، أما فيما يتعلق بالمغرب العربي فهو من وجهة نظر "إسرائيلية" يمكن تطوير العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية الإسرائيلية السرية السابقة والعلنية الحالية معه و من ثم تحييده وضمان تأييده للمخطط الصهيوني بسهولة عن طريق عزله عن بقية العالم العربي وعن طريق المكاسب الاقتصادية وتعميق وتكريس تبعيته وربطه بالاتحاد الأوروبي بموافقة الإمبريالية الأمريكية بالطبع ، الأمر الذي يوضح طبيعة مخاطر التحالف الصهيوني/ الامبريالي وعولمة الاستسلام – في إطار التطبيع والاعتراف -على مستقبل شعوبنا عموماً وشعبنا الفلسطيني خصوصاً ، دون أن أتجاوز تأثير اتفاق أوسلو الكارثي الذي فتح أبواباً ومبررات لدى الأنظمة الرجعية والكومبرادورية التي كانت – كما يبدو – تنتظر بلهفة توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاق أوسلو لكي تبادر الى الاعتراف والتطبيع بالكيان الصهيوني .

ان البديل لهذه الأوضاع يكمن في رص صفوف القوى المناضلة في البلاد وتوحيد نضالاتها لاسترجاع ثقة العاملات والعمال في العمل النقابي المبدئي الذي يرفع شعار «خدمة الطبقة العاملة وليس استخدامها» وهو ما دأبت عليه القيادات النقابية البيروقراطية.

■ مقتطف من مقال مطول لغازي الصوراني نشر ب «الحوار المتمدن.» بتصرف

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان:

45 سنة من الصمود والنضال لأجل سيادة حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها

الأحداث الدولية الأخيرة كشفت للعالم كله زيف شعارات حقوق الإنسان كما يراها الغرب الامبريالي. فالمؤسسات الدولية لم تستطع ردع الانتهاكات الجسيمة التي طالت الشعوب الأصيلة في فلسطين و إفريقيا ، و النموذج الأكثر وضوحا ما يعانيه الشعب الفلسطيني فوق أرضه من إبادة جماعية و بطش و جرائم ضد الإنسانية.

و تبقى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان و هي تخلد ذكرى تأسيسها الخامسة و الأربعون نبراسا مشعا من حيث تشبثها بمبادئ الكونية و الشمولية و عدم قابلية الحقوق للتجزيء و التمييز.

بمناسبة الذكرى 45 لتأسيسها، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

تاريخ نضالي وتنظيمي مشرف وصمود بطولي تحت الحصار

عبد السلام العسال

تقديم عام:

خلدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومناضلاتها ومناضلوها يوم 24 يونيو 2024، الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لتأسيسها، تحت شعار «45 سنة من النضال والصمود، مستمرون ومستمرات»، وهو شعار يحيل من جهة على مسيرة نضالية ممتدة لحوالي نصف قرن من الزمان، من أجل مغرب تسوده قيم الكرامة والحرية والمساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وكافة حقوق الانسان للجميع، ويجسد، من جهة أخرى، صمود مناضلات ومناضلي الجمعية في وجه جميع أشكال التضييق والحصار والقمع التي تستهدف الجمعية.

ونحن نخلد ذكرى تأسيس الجمعية، لابد أن نتساءل: ما هي حصيلة نضال الجمعية طيلة هذه المسيرة من العطاء الحقوقي المشرف؟

للإجابة عن هذا السؤال، سأحاول، من خلال هذه المقال من جهة، بسط جرد كرونولوجي لأهم ما حققته الجمعية من مكتسبات هامة في مجالي دفاعها المستميت عن حقوق الإنسان ونشر ثقافة وقيم حقوق الإنسان، انطلاقا من مرجعيتها الدولية المجسدة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مما سيمكننا من التعرف، أكثر، على الأهمية التاريخية لوجود الجمعية في قلب نضال المجتمع المغربي من أجل كافة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كما سأحاول من جهة أخرى، طرح بعض أهم الانتظارات والتحديات المطروحة على الجمعية في مؤتمرها الوطني القادم وفي المرحلة التي تليه، هادفا من ذلك إلى إثارة نقاش موازٍ للتحضير الأدبي للمؤتمر الذي ستعلن عنه اللجنة الإدارية في اجتماعها المقبل بتاريخ 13 يوليوز 2024.

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: صيرورة نضالية وتنظيمية مشرفة:

من المعلوم أن الجمعية تأسست يوم 24 يونيو 1979، كإطار حقوقي مميز، ينحدر مؤسسوه ومؤسساته، من تجارب سياسية ونقابية وجمعوية ونسائية تقدمية، ما يعني أن ولادة الجمعية لم تكن قسرية أو رهينة بالصدفة أو بحسابات ضيقة أو بالرغبة في تصفية حسابات عابرة، وإنما كانت ولادة طبيعية كاملة ومكتملة، في ظل صراع مجتمعي مرير إبان سنوات الجمر والرصاص، حيث وجدت نفسها، مباشرة، أمام آلة القمع والتضييق لخنق كل صوت معارض لسياسة نظام سياسي استبدادي، تسلطي ودموي، فما كان لها إلا أن تنخرط، وبقوة، في وجه هذا النظام القمعي ومواجهة سياسته الطبقية المعادية وفضحها بكل ما أوتيت من قوة وجرأة.

ولهذا السبب، فلا غرابة أن تنال الجمعية، ومنذ تأسيسها، نصيبا وافرا من القمع الذي عرفته البلاد خلال هذه الفترة، إذ ضاعف النظام من أسلوب تضييقه عليها فقام بمنع العديد من أنشطة فروعها، وعمل على منعها من عقد مؤتمرها الوطني الثاني مرتين في مارس وفي يونيو 1983. كما قام باعتقال العديد من منخرطيها ومنخرطاتها، وضمنهم/ن أطر قيادية في أجهزتها الوطنية، ومازال النظام المخزني، إلى يومنا هذا، يواصل تضييقه المنهج على الجمعية بأشكال مختلفة.

غير أن الجمعية، ظلت، ولا تزال، صامدة وشامخة كمنارة مشعة في ظلام الديجور المخزني، فلم تستسلم للقمع والتضييق والحصار، بل واصلت نضالها المشرف باستماتة، مما مكنها، خلال 45 سنة من تواجدها في الساحة الحقوقية، من ترسيخ توجهاتها التنظيمية والفكرية الكبرى المبنية على مبادئها الستة الموجِّهة لعملها، وعلى صمودها البطولي في وجه الهجمة المخزنية ضدها، وهكذا، وفي ظل معمعان الصراع والمواجهة والاشتغال الدؤوب، راكمت الجمعية تجربة غنية في مجال التنظيم الذي ظل، كإطار لتصريف المبادئ والقناعات والتصورات، يشكل أحد أبرز مجالات الاهتمام الداخلية المهمة في عمل الجمعية، وانشغالا أساسيا من انشغالاتها الكبرى، باعتباره آلية أساسية للنضال الحقوقي المنظم والمنتج، القريب من ضحايا الانتهاكات أينما كانوا وللتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان أيا كانت مصادرها.

ففي إطار هذا الصراع المرير، والصمود البطولي للجمعية في وجه الحصار المخزني، واعتمادا على مبدأ جماهيرية النضال الحقوقي في علاقته بباقي المبادئ الموجِّهة، المنصوص عليها في ديباجة قانونها الأساسي، وعلى القناعات الراسخة لمناضلاتها ومناضليها، استطاعت الجمعية أن توسع صفوفها وتضم إليها الآلاف من المواطنين/ات، فازداد عدد فروعها التي أصبحت تتواجد في العديد من مناطق المغرب (حوالي 100 فرع محلي وجهوي ولجان تحضيرية)، منها ثلاثة فروع بالخارج (فرنسا، بلجيكا، كندا)، وبفضل هذا الامتداد التنظيمي، تقوت، أكثر، قدرات الجمعية في رصد انتهاكات حقوق الإنسان، وفي العمل الميداني لمواجهتها عبر فضح مصادرها ومؤازرة ضحاياها، فتوسع إشعاع الجمعية وانتشر صيتها على الصعيدين الوطني والدولي، فأصبحت، بالتدريج، مصدرا مهما للمعلومة حول أوضاع حقوق الإنسان ببلادنا بالنسبة للعديد من الهيئات والمنابر الإعلامية الوطنية والدولية، كما أصبحت، في نفس الوقت، مقصدا لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان على اختلاف مجالاتها، خاصة وأن اختيارها التنظيمي الجماهيري قد مكّنها، من التواجد، عن قرب، إلى جانب فئات الشعب المغربي المتضررة من مخططات السياسات الطبقية المعادية لحقوق ومكتسبات شعبنا، فكانت، ولاتزال، متواجدة في مقدمة الهيئات الحقوقية المناضلة من أجل الحقوق المدنية والسياسية، وفي مقدمتها مؤازرة المعتقلين/ات السياسيين/ات، بمختلف مشاربهم/ن السياسية والإيديولوجية، والنضال من أجل إطلاق سراحهم/ن، كما أنها كانت، وما تزال، منخرطة في قلب نضالات الشعب المغربي من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في أبعادهما الشاملة، ومؤازرة لضحايا الانتهاكات في كل المجالات، بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وفضلا عما تقوم به الجمعية في مجال الحماية، فإنها لم تدخر أي جهد للعمل في مجال النهوض، إذ خلقت العديد من الفضاءات المهمة لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتعريف بقيمها في أوساط المجتمع(جامعات، مخيمات، نوادي حقوق الإنسان...) وساعدها في ذلك، على الخصوص، إبرامها اتفاقية شراكة مع وزارة التربية الوطنية (2004)، وكذا إبرامها العديد من الشركات مع منظمات وسفارات أجنبية، حول مشاريع حقوقية تربوية متنوعة، نفذت، في إطارها، العديد من البرامج التكوينية لفائدة شرائح مختلفة من الشعب المغربي، استفاد منها الآلاف من

من المعلوم أن الجمعية تأسست يوم 24 يونيو 1979، كإطار حقوقي مميز، ينحدر مؤسسوه ومؤسساته، من تجارب سياسية ونقابية وجمعوية ونسائية تقدمية، ما يعني أن ولادة الجمعية لم تكن قسرية أو رهينة بالصدفة أو بحسابات ضيقة أو بالرغبة في تصفية حسابات عابرة، وإنما كانت ولادة طبيعية كاملة ومكتملة، في ظل صراع مجتمعي مرير إبان سنوات الجمر والرصاص،

المشاركين/ات، من بينهم/ن، تلاميذ وتلميذات بمختلف أسلاك التعليم، وطالبات وطلبة في الجامعات المغربية، ونساء ورجال التعليم، وصحافيون/ات، وفنانون/ات وأساتذة وأستاذات باحثون/ات وغيرهم/ن.

هذه الصيرورة النضالية والتنظيمية بنفَسها الجماهيري الممتد لعقود، سهلت على الجمعية مهمة التشرف بأن تكون رائدة في التأسيس النظري/ المبدئي والعملي/ الميداني للعمل الوحدوي، ليس فقط على مستوى التنظيمات الحقوقية فقط، ولكن أيضا على مستوى الهيئات الديمقراطية والحية المناهضة للسياسات المخزنية التصفوية لحقوق ومكتسبات شعبنا، فساهمت، بشكل كبير، في تأسيس العديد من الشبكات الوطنية والإقليمية والدولية أو الانضمام إلى الموجودة منها والمساهمة في قيادتها وتفعيلها (الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان، التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان، الشبكة المغربية الديمقراطية للتضامن مع الشعوب، الجبهة الاجتماعية المغربية، الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع....).

إن هذا التراكم النضالي المتنوع للجمعية هو ما بوأها احتلال مكانة مهمة وطنيا وإقليميا ودوليا، ملؤها الإحترام والتقدير، الشيء الذي مكنها من الحصول على الجائزة الأفريقية للمدافعين عن حقوق الانسان، ومن حصول رئيستها السابقة، الرفيقة خديجة رياضي، على جائزة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، غير أن النظام المخزني لم يقف مكتوف الأيدي أمام هذا التراكم المشرف للجمعية، فلجأ، بشكل ممنهج وشامل، إلى تعميق التضييق عليها ومحاصرتها ومنعها بأشكال مختلفة، وخاصة بعد التصريح المخزي لوزير الداخلية الأسبق، أمام البرلمان بتاريخ 15 يوليوز 2014، والذي كان بمثابة ضوء أخضر لمواصلة تضييق الخناق على الجمعية بكل الأشكال الاستبدادية الممكنة.

انتظارات وتحديات في أفق المؤتمر الوطني 14 وما بعده:

إن الجمعية، وهي تستعد لعقد مؤتمرها الوطني 14، في ظل ما تتعرض له من حصار وتضييق، ليس لها أي خيار آخر غير الحرص على المزيد من النضال والصمود عبر مواصلة جهودها لتعزيز عملها المميز في مجال حماية حقوق الإنسان ومواجهة وفضح الانتهاكات التي تطالها من جهة، وكذلك في مجال النهوض بحقوق الإنسان وإشاعة ثقافتها وقيمها الإنسانية النبيلة من جهة أخرى، ولكي تنجح الجمعية في جهودها لابد لها أن تقف، بالدراسة والتحليل، عند أهم الانتظارات المطلوبة منها وأهم التحديات التي تعترض طريق نضالها الطويل.

ففي إطار الانتظارات، فإن الجمعية مطالبة ببدل المزيد من الجهود للمساهمة، أكثر من أي وقت مضى، في تقوية النضال الوحدوي بروح وحدوية عالية بهدف لف كافة القوى الديمقراطية والحية، الغيورة على حقوق الإنسان، في جبهات وشبكات وطنية وجهوية ومحلية، وتعزيز وتقوية الموجودة منها، لتكريس المزيد من النضال المشترك حول ملفات وقضايا تستأثر باهتمام الجميع (الاعتقال السياسي، غلاء الأسعار، الحريات العامة، الأرض، الماء، التعليم، الصحة، السكن، الشغل، الإعاقة، المرأة، الطفل، القوانين.....)، وفي هذا الإطار، يُنتظر من الجمعية أن تستمر في التعاون مع كافة المناضلين/ات ببلادنا، أفرادا وجماعات وهيئات، بهدف مأسسة العمل المشترك وتكثيف أشكال النضال الوحدوي الديمقراطي الذي طالما عبرت عنه في شعارات مؤتمراتها السابقة وفي العديد من أدبياتها المتنوعة، وذلك لتحقيق المطالب والأهداف الأساسية للحركة الحقوقية والديمقراطية، من أجل الكرامة والحرية والمساواة الفعلية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية وكافة حريات وحقوق الإنسان للجميع، آخذة بعين الاعتبار أهمية المساهمة في تنزيل وتفعيل الميثاق الوطني لحقوق الإنسان، الذي يشكل أرضية مهمة للعمل المشترك للحركة الحقوقية، ووثيقة مرجعية لها في نضالها من أجل بناء دولة الحق والقانون. وهو ما يعني أن الجمعية ليس لها من خيار آخر غير مواصلة تجديد عزمها الاستمرار في النضال بنفَس متجدد وطاقة لا تنضب، وإرادة راسخة في مواجهة كل التحديات لمواصلة أداء رسالتها الإنسانية النبيلة كيفما كانت الصعاب ومهما كان الثمن؛

كما ينتظر من الجمعية، وهي مستمرة في النضال، الانفتاح، بشكل منظم عبر آليات تنظيمية دقيقة، على العديد من الفئات الاجتماعية التي لم تستطع، لحد الآن، التواجد معها بالقدر المطلوب (التلاميذ والطلبة (وكنموذج طلبة كليات الطب الذين يخوض أبناؤهم وبناتهم إضرابا لا محدودا منذ حوالي سبعة أشهر) سكان البوادي في علاقتهم بندرة المياه وبالسطو على أراضيهم، ضحايا هدم مقرات السكن، التجار الصغار وضمنهم تجار الأسواق الشعبية في المدن والقرى والبوادي....) فهذه الفئات وغيرها تعاني من مشاكل حقيقية بسبب الانتهاكات التي تمس العديد من حقوقها الأساسية، وبالتالي فانفتاح الجمعية عليها سيسهم، من جهة في دعم هذه الفئات ومؤازرتها، ومن جهة أخرى في تعزيز مكانة الجمعية في المجتمع؛

أما التحديات المطروح على الجمعية مجابهتها برؤية متبصرة نقدية واستشرافية، فهي كثيرة، لعل من بين أهمها على الخصوص:

تحدي مواجهة الهجمة المخزنية الممنهجة:

لقد راكمت الجمعية مجموعة من المواقف والقرارات والأدبيات، من بينها على الخصوص «الحملة الوطنية لمواجهة الهجمة المخزنية» (كنموذج) في سياق مواجهتها للهجمة المخزنية التي تستهدفها، لكن فروع الجمعية، بشكل عام، لم تنخرط بالشكل المطلوب في هذه الحملة، مما يطرح على الجمعية المزيد من التفكير لحسم هذا التحدي بما يقوي فروعها ويمكنها، نضاليا وتنظيميا، من القدرة الكافية للانخراط بقوة في مواجهة هذه الهجمة الممتدة، أكثر من أي وقت سابق، في الزمان والمكان وبأشكال متنوعة، فالفروع مطالبة بمواصلة طلب الترخيص لتنظيم أنشطتها في القاعات العمومية، ورفع دعاوى أمام المحاكم الإدارية في حال تم رفض تسلم ملفات تجديد مكاتبها من طرف السلطات المختصة، وإصدار تقارير وبيانات حول الانتهاكات التي ترصدها في مناطق تواجدها، وتنظيم أشكال نضالية ميدانية لمواجهة الحصار المخزني المضروب عليها...؛

التحدي التنظيمي:

تعتبر الجمعية من بين الهيئات القائل التي لها ترسانة قانونية وأدبية مهمة، وهي من بين أهم العوامل التي جعلت الجمعية قوية على المستوى التنظيمي مقارنة بباقي هيئات المجتمع المدني، غير أن القوة التنظيمية للجمعية تأثرت نسبيا بالسلب، بسبب جائحة كورونا من جهة، وبسبب الهجمة المخزنية من جهة ثانية، وبسبب الانحسار النضالي العام من جهة ثالثة، وبسبب ما يشبه التطبيع الذاتي مع كل هذه الأسباب من جهة رابعة، وبالنتيجة حصل تعثر تنظيمي عام في الجمعية، صحيح أنه لم يرق إلى مستوى إضعاف الجمعية أو تبخيس مكانتها المرموقة في المجتمع، لكنه أثر، بشكل أو بآخر، على البنيات التنظيمية للجمعية وعلى آليات اشتغالها الداخلية وعلى جزء من أجنداتها التنظيمية (عدد الانخراطات، اللجان الوظيفية، الجموع العامة لتجديد المكاتب المحلية والجهوية، المشاركة في الأنشطة الوطنية التنظيمية والنضالية...)، ولهذا فالجمعية مطالبة بتجديد تفكيرها حول هذا التحدي لإعادة القوة والفعالية والمردودية لبنائها التنظيمي العام وخاصة على مستوى فروعها الجهوية والمحلية بما يسهم في تمكينها وتمكِّنها من ربح هذا التحدي؛

تحدي مبدأ جماهيرية النضال الحقوقي:

كما هو معلوم، يعتبر مبدأ الجماهيرية أحد أهم المبادئ الستة للجمعية والذي بفضل أجرأته وتفعيله، أصبحت الجمعية أكبر هيئة حقوقية في بلادنا إن لم أقل على مستوى إفريقيا ككل، وتتحدد الجماهيرية بثلاثة مستويات على الأقل، يتعلق الأول بتوسيع قاعدة الانخراطات في الجمعية عبر التحاق المواطنين/ات بها، وخاصة المتضررين/ات منهم/ن، من السياسات العمومية التي تستهدف حقوقهم/ن ومكتسباتهم/ن، ويتعلق الثاني بتأسيس فروع جديدة في الداخل والخارج لضمان تغطية واسعة وتتبع عن قرب لانتهاكات حقوق الإنسان، ويرتبط الثالث بالتنوع السوسيو مهني لمنخرطي/ات الجمعية، وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية راكمت مجموعة من الأدبيات لكسب هذا الرهان، ومنها، أساسا، «أرضية التنظيم والتكوين والإعلام في خدمة جماهيرية النضال الحقوقي» التي تقدم تصورا شاملا، وخاصة في الجانب التنظيمي، لكيفية الاشتغال على تقوية جماهيرية النضال الحقوقي في مستوياته الثلاثة، غير أن هذا التحدي ما زال مطروحا على الجمعية بقوة، وخاصة في ظل الحصار المخزني المفروض عليها، ولهذا فالجمعية مطالبة في مؤتمرها المقبل بتطوير الصيغ النظرية والتنظيمية الكفيلة بتفعيل هذا المبدأ بما يقوي توسعها التنظيمي، سواء على مستوى عدد عضواتها وأعضائها وأنواعهن/م الاجتماعية والمهنية، وخاصة النساء والشباب، أو على مستوى الرفع من عدد فروعها بالداخل والخارج.

تحدي الامتداد التنظيمي في الخارج:

لقد سبق للجمعية أن أسست بعض الفروع في الخارج (ليل وباريس بفرنسا، بروكسيل ببلجيكا، مدريد بإسبانيا، ومؤخرا فرع كندا)، وكان من المأمول ان تلعب هذه الفروع دورا مهما في دعم النضال الحقوقي بالمغرب وفضح انتهاكات حقوق الإنسان ببلادنا، غير أن هذه التجربة لم تعرف النجاح الذي كان، وما يزال، منتظرا منها، فبعدما لعبت فروع فرنسا وبلجيكا وإسبانيا دورا مهما في دعم النضال الحقوقي بالمغرب، وساهمت من مواقعها الخاصة في فضح انتهاكات حقوق الإنسان، تراجع زخمها النضالي والتنظيمي فيما بعد، فتم حل فرعي مدريد وليل حيث لم تعد الشروط الذاتية والموضوعية متوفرة لاستمرارهما، أما فرع كندا المحدث في الآونة الأخيرة، فإنه فرع نشيط يقوم بأنشطة هامة جدا، من بينها مساهمته في دعم ضحايا الزلزال الأخير، وتخليده للذكرى 45 لتأسيس الجمعية وقيامه بأنشطة أخرى مهمة.. في ظل هذا الوضع فالجمعية مطالبة بالعمل على توفير كل الشروط الضرورية لإعادة هيكلة فروع الخارج بالأشكال التي تناسب خصوصيتها، من أجل تسهيل مأمورية ومهمة تقوية الفروع الموجودة حاليا (فرنس، بلجيكا، كندا) من جهة، وبناء فروع جديدة في دول أخرى (إيطاليا، ألمانيا، هولاندا، أمريكا الشمالية.....).

تحدي التعاطي مع الآليات الدولية:

تلعب الآليات الدولية دورا مهما في الضغط على الدول الاستبدادية التي تقمع الحقوق والحريات، وقد ساهم بعضها (المقررون الخاصون، واللجان المعنية..) غير ما مرة في الضغط على النظام المخزني ببلادنا لاحترام حقوق الإنسان عبر إعمال مقتضيات العهود والاتفاقيات الدولية، غير أن الجمعية التي تقوم بمجهود جبار في رصد وفضح انتهاكات حقوق الإنسان ببلادنا، ما زال عملها ينقصه الشيء الكثير في مجال التعاطي مع الآليات الدولية (إرسال التقارير والبيانات بلغات أجنبية، المراسلات، عقد اللقاءات الخاصة ..)، ولهذا فالجمعية مطالبة بكسب هذا التحدي الذي لا يمكن إلا أن يكون أحد العوامل المساعدة للطغط على الدولة المخزنية من أجل إقرار واحترام حقوق الإنسان.

بناء على ما تقدم، فإن كل الديمقراطيين/ات المغاربة والمغربيات، الغيورين/ات على حقوق الإنسان ببلادنا، وخاصة في هذا الظرف العصيب الذي تتعرض فيه الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان بصفة عامة، لهجوم مخزني سافر، والذي تنال منه الجمعية النصيب الأوفر على مستوى القمع والمنع والتضييق والحصار واعتقال مناضلاتها ومناضليها، مطالبون/ات باحتضان هذه الجمعية الشامخة، والانخراط فيها للمساهمة في تقويتها وتحصينها من الداخل، ودعم أنشطتها ومواقفها بما يسهم في تقوية النضال الحقوقي والديمقراطي ببلادنا وفي صد الهجمة المخزنية على حقوق ومكتسبات شعبنا.

القنيطرة بتاريخ 24 يونيو 2024

حقوق الانسان بين الأمس واليوم

عزيز عقاوي.

تمهيد:

ونحن على مشارف الذكرى 45 لإحياء لتأسيس الجمعية المغربية لحقو الانسان تحت شعار:» 45 سنة من النضال، مستمرون مستمرات «، وللوقوف على حقيقة واقع هذه الحقوق، لا بد من مساءلة الوضع الحقوقي ببلادنا عبر المقارنة بين حقيقية واقع الانسان بالمغرب بين الأمس واليوم.

منذ فجر الاستقلال الشكلي، وجماهير الشعب المغربي تناضل من أجل استكمال عملية التحرر الوطني، والتخلص من التبعية الاقتصادية، والسياسية، للدوائر الإمبريالية. وقد أدت القوى الحية الثمن غاليا كضريبة على نضالها هذا، وقدرت أعداد الشهداء والمعتقلين بآلاف، وشمل الترهيب، والقمع، والاختطاف، والنفي، والمحاكمات الصورية، والإعدامات... كل شرائح المجتمع من فلاحين، ومثقفين، وطلبة، وعمال، ونقابيين، وحقوقيين، وعسكريين...

لقد تعامل النظام المخزني بدهاء كبير مع كل الهزات الاجتماعية التي زلزلت أركانه، وعرف كيف يوازي بين سياسة العصا والجزرة، وبين الترغيب والترهيب، مستعينا في ذلك بعلاقته بأسياده في الخارج، وخصوصا فرنسا، وأمريكا، والرجعيات الخليجية، كما أن النظام كان ولايزال، يعمل على تغيير جلدته كلما اقتضت الضرورة ذلك دونما التفريط في جوهره الاستبدادي. ...

« انصاف ومصالحة « من أجل» ألا يتكرر هذا»

إن إحدى أكبر عملية التمويه السياسية التي عرفها المغرب، وضمنت استمرار النظام المخزني، في عز تنامي النضال الديمقراطي المدني، هي حتما خديعة ما سمي بمرحلة «الانتقال الديمقراطي». « بعد» تحقيق المصالحة والإنصاف

لقد استطاع النظام خلال هذه العملية السياسية الاحتوائية الكبرى، أن يلف حوله أكبر عدد ممكن من خصومه اليساريين، والاسلاميين، والنقابيين، والحقوقيين، والمعتقلين السياسيين السابقين ... تحت يافطة شعارات سياسية كبرى لكن مفروغة من مضمونها الفعلي والعملي: « الانصاف» «المصالحة» العهد الجديد « « الانتقال الديمقراطي» ،»حتى لا يتكرر هذا « والتي تلاها التناوب «التوافقي» على أرضية وثيقة دستورية غير ديمقراطية ، وصلاحيات حكومية مقوضه ، وقوانين رجعية ومتخلفة...

لقد كسب النظام المخزني رهانه مرة أخرى ، وخسرته القوى الديمقراطية والحداثية مرة أخرى ، نظام استطاع أن يؤمن عبوره من ضفة لأخرى ،أن يحافظ على ثوابته الاستبدادية ، أن يكسب ود الجزء لأكبر من معارضيه السابقين...دونما تقديم أية تنازلات أساسية أو حتى تفعيل مضامين هيئة «الانصاف والمصالحة» على علاتها... بل إن هذه القوى التي اعتادت التنفيس على النظام المخزني في كل أزماته ، انهارت بشكل مدوي ولم تعد تقوى حتى على لم شملها وشتاتها ، وبالأحرى قيادة الجماهير نحو أي شكل نضالي ، مهما تواضع حجم هذا الشكل وصغر سقف مطالبه ..! ولم يعد أمام هذه القوى، سوى الاندماج الكلي والمهين في دواليب المخزن، أو الاحتماء بأحزاب رجعية ومخزنية أخرى تجنبا للموت البيولوجي من داخل غرف الانعاش السياسي.

استمرار العدوان الطبقي، وقد تكرر هذا!

بعد أن تأكد النظام المخزني من الترويض النهائي للجزء الأكبر من خصوم الأمس ،وتحويلهم الى عملاء طبقيين جدد لتعزيز صفوف الأحزاب الادارية المهترئة ، وبعد تقسيم وبلقنة المركزيات النقابية، وتثبيت القيادات البيروقراطية على رأسها، وتفخيخ المجتمع المدني المناضل عبر خلق إطارات مدنية ،حقوقية ،جمعوية ،نسائية ،شبابية مشبوهة كأذرع مخزنية للتمييع، والتشويه ،والتسطيح ، وخلط الأوراق، والتشكيك في كل القيم النضالية والديمقراطية الأصيلة ، وبعد تأكيد جدارته عن قدرته خدمة المصالح الامبريالية ببلدنا، هاهو النظام يمر الى السرعة الفائقة من تنفيذ مخططاته الطبقية للإجهاز على ما تبقي من مكاسب انتزعها الشعب المغربي عبر نضالاته المريرة والمؤلمة .

منذ فجر الاستقلال الشكلي، وجماهير الشعب المغربي تناضل من أجل استكمال عملية التحرر الوطني، والتخلص من التبعية الاقتصادية، والسياسية، للدوائر الإمبريالية. وقد أدت القوى الحية الثمن غاليا كضريبة على نضالها هذا، وقدرت أعداد الشهداء والمعتقلين بآلاف،

في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

إن السياسات الاشعبية ،ألا ديمقراطية ، ألا وطنية المنتهجة منذ الاستقلال الشكلي الى اليوم ،هي التي أدت الى تنامي المديونية الخارجية للمغرب، وتسريع وتيرة الخوصصة، واتخاذ جملة من الإجراءات المالية والاقتصادية المملاة من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وتفشي مظاهر الرشوة، والمحسوبية، والزبونية ، والشطط في استعمال السلطة، واستغلال النفوذ، في الإدارات والمؤسسات العمومية علاوة على النهب والتبذير، والسطو، والفساد والاختلاسات والامتيازات و تهريب الأموال للخارج والغش الضريبي...هي إحدى الأسباب الأساسية في الاجهاز على حقوق المواطنين والمواطنات، الاقتصادية، والاجتماعية ،والثقافية ... في غياب أي حزم للتصدي لهذا الهجوم من طرف المنظمات النقابية المركزية ،بل إن هذه المنظمات مركزيا ، تواطأت في السر والعلن مقابل استفادتها من الريع النقابي عبر تلقي «مساعدات» مباشرة من جهاز الدولة أو عبر الاستفادة من الأموال الكبيرة التي تتصرف فيها الجمعيات الاجتماعية التي تسيرها هذه المنظمات ، مما يبرر التدني المهول للنسبة الانتماء النقابي بالمغرب وتفشي مظاهر النضال النقابي الفئوي دو النظرة النقابوية الخبزية الضيقة.. !

في الحقوق المدنية والسياسية :

عرف المغرب قبل وخلال وبعد سنة 2011 زخما سياسيا كبيرا بفضل كفاحات المنظمات الحقوقية المناضلة، وعلى رأسها الجمعية المغربية لحقوق الانسان ،والتنظيمات السياسية لليسار الجدري ،وعلى رأسها النهج الديمقراطي ،هذا الزخم النضالي الممتد في المدن والبوادي ،والذي تكثف من خلال حركة 20 فبراير المجيدة وأرغم النظام المخزني على تقديم تنازلات تكتيكية مرحلية (تعديل دستوري جزئي، وحكومة جديدة ووعود بعهد جديد أخر...) ، لكن بمجرد نزع فتيل شعلة الحراك الشعبي والاستفادة من التحولات الإقليمية، وترهيب الجماهير بالنموذج السوري والليبي ... وإحكام القبضة بعد انسحاب مكونات أساسية من الحراك الشعبي ، شن النظام المخزني هجوما شرسا على الحقوق والحريات وفتح أبواب القمع ،والتنكيل ،والمحاكمات الصورية، والأحكام بمئات القرون على المناضلين جماعات وأفراد ،وكان امتحان انتفاضة الريف مقياسا لمدى تغول النظام المخزني واستعداده للتضحية بالثلث ، أو ربما أكثر، رغم أن المطالب كانت اجتماعية صرفة ولا بعد سياسي أو أيديولوجي لها .

إن محاكمات الريف، ثم جرادة كانت رسالة واضحة، مفادها أن المخزن استعاد «هيبته» وأن المطالب تمنح ولا تنتزع، وأن دولة الرعايا هي السائدة، ودولة المواطنين مؤجلة إلى موعد آخر...

واليوم وبعد تمكن النظام المخزني، من قمع وإخماد انتفاضة الريف، ها هو يقلم أظافر المناضلات والمناضلين عبر ربوع الوطن بسبب تدوينات فيسبوكية ،أو أغاني الراب، أو فضح الفساد أو حتى البكاء العلني بسبب التعرض لحيف أو ظلم أو عملية نصب واحتيال من طرف مسؤولين ...

أكيد أن الهجوم الذي يشنه النظام المخزني على حرية الرأي والتعبير، هو ردة فعل عنيفة على تنامي وتوسع إقبال المواطنين على ممارسة حقهم المشروع في إدلاء الرأي، بجرأة ودون خطوط حمراء بخصوص الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ... وهو ما يعتبره النظام مؤشر «خطير» قديفتح المجال أمام انتفاضة أخرى، قد لا يجد هذه المرة (أي النظام) ما يقدمه لإخمادها بعد افتضاح مراوغاته السياسوية ...

إن الأحكام الأخيرة، والتي شملت العديد من المواطنين بسبب تعبيرهم عن أراءهم والتي وصلت إلى عشرات السنوات شملت حتى مواطنين طاعنين في السن، هي مؤشر على فشل النظام المخزني في الاستمرار في الكذب، والتمويه، واستقطاب الجماهير إلى اطروحاته الفاشلة، وهي مؤشر كذلك على استشعاره للخطر القادم: خطر الجماهير الجائعة والراغبة في العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

المحكمة الجنائية الدولية C.P.I في قضية فلسطين وتحدي الصراع ضد الإفلات من العقاب

ج.إ

أصدر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بيان طلب إصدار مذكرات القبض فيما يتصل ب»الحالة في دولة فلسطين» من جهة فلسطين في حق 3 قادة من حركة حماس حسب البيان وهم:
يحيى السنوار (رئيس حركة " حماس"في قطاع غزة)، ومحمد ضيف (القائد الأعلى للجناح العسكري لكتائب القسام)، وإسماعيل هنية (رئيس المكتب السياسي لحماس) ب «تهم جنائية لكونهم يتحملون المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية اعتبارا من السابع من أكتوبر على الأقل. متهمين بارتكاب مخالفات لعدة مواد من النظام الأساسي للمحكمة (نظام روما الأساسي) والقيام بجرائم ضد الإنسانية».

كما أن بيان المدعي العام طلب إصدار مذكرة القبض على 2 مسؤولين للكيان الصهيوني وهم: بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء الكيان الصهيوني، ويوآف غالانت، وزير الدفاع في الكيان الصهيوني، اللذان يتحملان المسؤولية الجنائية عن العديد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت على أراضي دولة فلسطين (في قطاع غزة خاصة) اعتبارا من الثامن من تشرين الأوّل/أكتوبر 2023 على الأقل.

وقد طرح تحريك المدعي العام لهذه الدعوة عدة تساؤلات سياسية وقانونية حقوقية منها:

هل العدالة الدولية بإمكانها انصاف الشعب الفلسطيني؟ أم أن تحريك الدعوة مجرد استمرار للكيل بمكيالين في التعاطي مع القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني؟وهل المحكمة الجنائية الدولية يمكنها أن تساهم في مواجهة الإفلات من العقاب في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني والتي تجاوزت الأرقام المعلنة فيها حسب آخر التقارير عشرات الآلاف من القتلى/ الشهداء (40+ ألف) والجرحى والمصابين (80 ألف أغلبهم من الأطفال والنساء والشيوخ) والمفقودين (10+ آلاف) منهم المختطفين ومنهم من هم تحت الأنقاض والمهجرين قسرا والأسرى المعذبين على مرأى ومسمع من الرأي العام الدولي. بالإضافة إلى تدمير البنية الاستشفائية وإخراجها من الخدمة وقطع الماء، وهدم + من 90 % من البنايات.

فهل من المعقول المساواة في تحريك الدعوى بين كيان مستعمر وحركة تحرير وطني تقاوم ضد الاستعمار أعطتها عدة قرارات للأمم المتحدة ،نفسها، الحق في مقاومة الاستعمار بكافة الوسائل المتاحة بما فيها الكفاح المسلح؟ وهل من المعقول غض الطرف عن الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها الكيان الصهيوني قبل 7 اكتوبر 2023؟

إن العالم يعرف منذ الحروب الإمبريالية الأولى والثانية جرائم كثيرة وكبيرة ضد الإنسانية بفعل التطور الكبير والمتنامي والسريع للصناعة الحربية لأدوات القتل من طرف النظام الرأسمالي مما خلف أفظع الانتهاكات والجرائم المنظمة والتصفيات العرقية للشعوب كان أكبرها بشاعة الحرب العالمية الثانية ثم الحروب الاستعمارية والتي أتت على حياة ملايين البشر بفعل الانتهاكات الجسيمة والتصفيات العرقية والحروب الأهلية ، وقد أفضت نضالات ومقاومات حركات التحرر الوطني واحتجاجات الشعوب والحركة التقدمية والحقوقية إلى تأسيس آليات دولية حددت لنفسها كهدف «حفظ الأمن والسلام الدوليين» و«حماية حقوق الإنسان» من خلال الشرعة الدولية لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني ومختلف الآليات المرجعية لحقوق الانسان سواء التعاقدية أو الغير التعاقدية والتي وضعت معايير تجرم أفعال الاستعمار وجرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وانتهاك حقوق الانسان خلال السلم (المواثيق الدولية لحقوق الإنسان) أو خلال الحرب (القانون الدولي الإنساني).

وخلال هذه السيرورة من النضال انفضحت الطبيعة الحربية والعدوانية والاستعمارية للإمبريالية وتحكم الشركات والرأسمال المالي في السياسات الخارجية لدول الغرب الرأسمالي، وجعل من جيوشها تنظيمات للعنف والجريمة في خدمة التوسع الإمبريالي العنيف المنفلت من العقاب في الجرائم المرتكبة ضد الانسانية.

ونظرا لغياب محكمة جنائية دولية إلى حدود 1998 تم احداث محاكم خصوصية بحالات من الجرائم ضد الإنسانية ومنها محكمة «نورمبرغ» ومحكمة «طوكيو» 1946، ومحكمة «يوغوسلافيا»1993 و«رواندا» 1994...بطلب من مجلس الأمن.

وللمزيد من تعزيز قدرات الآليات الدولية تم انشاء المحكمة الجنائية الدولية بموجب معاهدة روما سنة 1998 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2002 بعد المصادقة عليها من طرف 120 دولة.

وقد رفضت 7 دول التوقيع على المعاهدة وهي (الو.م.أ – «إسرائيل» – الصين – ليبيا – اليمن –العراق– قطر) وامتناع 21 عضو عن التصويت، ووقعت 139 دولة . وقد صادقت عليها لحد الآن 124 دولة.

لقد اعتبر انشاء المحكمة الجنائية الدولية إنجازا إضافيا للترسانة من المعايير والآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان وخاصة في بداية التأصيل لمفهوم «الإفلات من العقاب» ومحاولة مقاومة مظلات الحصانة التي يتمتع بها من يقومون بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في وقت الحرب والسلم من القادة السياسيين والعسكريين.

والمحكمة الجنائية الدولية لها اختصاص تحريك الدعوى ضد الأفراد وليس الدول، على عكس محكمة العدل الدولية (التي أنشئت سنة 1946) والتابعة لهيئة الأمم المتحدة.

لم يكن ليخرج النظام الأساسي للمحكمة بالسهولة واليسر المطلوب نظرا لكون قادة القوى النافذة ومسؤوليها في العالم وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية لهم دور ونصيب كبير من هذه الجرائم ضد الإنسانية ومن شأن رفع كل الحصانة عنهم أن يشجع المدعي العام على تحريك الدعاوي في حقهم.

فالو.م.أ اعترضت منذ البداية على انشاء المحكمة، ورفضت التوقيع على المعاهدة (روما) وقادت حملات ديبلوماسية لدعوة الدول لعدم الانضمام ومنذ ذلك الحين وهي تناصب العداء ضد المحكمة وتستهدف التقليص من الاختصاصات التي أنشئت من أجلها.

كما تحاول الو.م.أ جعل القانون الدولي لا يتناقض مع مصالحها ولا يهدد مسؤوليها أو عملائها وإبعاد كل إمكانية لوضعهم في قفص الاتهام، كما تعمل جاهدة على حماية عملائها وصنيعتها الكيان الصهيوني من كل متابعة من خلال عقد اتفاقيات ثنائية للحصانة تمنع تقديم المتهمين للمحاكمة.

رغم صحة كل ما يقال بإن الآليات الدولية الحقوقية بما فيها المحكمة الجنائية الدولية مسيسة ورغم محدودية تدخلها أحيانا ورغم أن هذا التدخل محكوم بموازين القوة بين القوى الراغبة في التأسيس لقواعد عدم الإفلات من العقاب في الجرائم ضد الإنسانية وبين القوى التي تعتبر نفسها فوق كل مسائلة وقانون فإن تقديم قادة الكيان الصهيوني أمام الجنائية الدولية يصبح مقدمة محمودة وبابا فتح لامتحان تفعيل مقاومة الإفلات من العقاب في الجرائم ضد الإنسانية من طرف المتغطرسين «الكبار».

ولهذا ترى ردود الأفعال العدوانية التي جاءت من قادة الكيان الصهيوني ومن قادة الو.م.أ خصوصا ، والتي اتهمت المدعي العام والمحكمة الجنائية الدولية بالعديد من التهم والنعوت التهديدات المبطنة والصريحة ذكرها المدعي العام بنفسه من بينها أن «المحكمة وجدت لمحاكمة بوتين وقادة أفريقيا !»

لكن الكثير من الملاحظين والمختصين يرون بأن هذه المحكمة في نشأتها وسيرورتها لا تزال تحمل معها عدة أعطاب من بينها:

– التضارب في المصالح بين الدول أدى إلى الكثير من التنازلات في صياغة النظام الأساسي ل 1998 مما يضع عوائق أمام سلطة المدعي العام ويؤثر على استقلالية المحكمة.

– تهمة الكيل بمكيالين، فقد سبق للعديد من الدول الأفريقية أن هددت بالانسحاب الجماعي من عضوية المحكمة في «قضية النزاع في دارفور « سنة 2005 وإصدار مذكرة توقيف في حق الرئيس عمر البشير آنذاك، على اعتبار أنه يتم استعمال تحريك الدعوات فقط ضد الدول الضعيفة أو التي لا ترضى عليها قوى النفوذ في الغرب الرأسمالي. كما أن تحريك الدعوة ضد قادة فلسطينيين من حماس في الدعوى الاخيرة يدخل في محاولة خلق «توازن سياسي» في الدعوة لإرضاء جزئي لقوى النفوذ المدعمة للكيان في الغرب الرأسمالي إذ لا يعقل حقوقيا إغماض العين على طابع المقاومة ضد الاستعمار المحمي بقرارات القانون الدولي نفسه بما فيه المقاومة بجميع الوسائل وبما فيه الكفاح المسلح وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها.

لكن الرأي المتفائل يعتبر مناسبة التقديم هي التي يجب أن تحظى بالأهمية الآن وهي التي ستسمح بالمرافعة ضد تاريخ من الجرائم التي ارتكبها الكيان الصهيوني ولو من تاريخ مفعول صلاحية المحكمة الجنائية الدولية (2002) ما دامت هذه الجرائم غير قابلة للتقادم.

– سلطة الإحالة من طرف مجلس الأمن (المادة 13) المتعلق بإحالة الجرائم المرتكبة من طرف الدول الغير أعضاء مرهون بموافقة الاعضاء الدائمين لمجلس الأمن والتي قد تستعمل حق الفيتو وتعطل مفعول الإحالة.

– سلطة إرجاء التحقيق والمقاضاة لمدة 12 شهر قابلة للتجديد بناء على طلب من مجلس الأمن

– تغييب حق الشعب في مقاومة الاستعمار بجميع الوسائل المتاحة وهو حق محمي بالعديد من قرارات الأمم المتحدة وهذا يتطلب من محامي فلسطين المرافعة الجيدة بشأنه.

– عدم استعمال مفهوم «الإبادة الجماعية» في توصيف الأفعال الاجرامية الذي ترك لقضاة المحكمة.

إن إحالة المدعي العام لقادة صهاينة للمحكمة الجنائية الدولية ، لم يكن لها أن تكون لولى الدعوة التي حركتها دولة جنوب أفريقيا بشأن جريمة «الإبادة الجماعية» في غزة وفلسطين ولولا الوعي المتنامي في الرأي العام الدولي المندد بفظاعة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية مما جعل كل الآليات الدولية لحقوق الإنسان وفي مقدمتها «الجنائية الدولية» موضوع مراقبة عن قرب وموضوع امتحان حقيقي في مدى قدرتها على إصدار قرارات الإدانة الفعلية لهذه الجرائم وعلى تفعيل الضمانات الحقوقية ضد الإفلات من العقاب «للأقوياء» وستستمر المعركة الحقوقية المعقدة معززة بالنضال التحرري على جميع المستويات والهادف إلى عدم ترك المجرمين ينامون مرتاحين منفلتين من العقاب رغم فظاعة جرائمهم ضد الانسانية .

20-06-2024

مؤتمر القطاع النسائي

بمناسبة عقد المؤتمر الثالث للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

«دور النساء العاملات في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة»

في ظل خضوع النظام السياسي المغربي لإملاءات المؤسسات المالية العالمية الامبريالية وفرض سياسة التقشف و مواصلة الهجوم على الطبقات الشعبية و ما نتج عن ذلك من تعميق الهشاشة و الفقر, أصبحت الطبقة العاملة اليوم تعيش على إيقاع التراجعات في كل المجالات و في كل القطاعات والمرأة العاملة باعتبارها جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة تعتبر ضحية « الباطرونا-المخزن-المجتمع» حيث تعيش تحت أولا تحت وطأة الفقر والهشاشة والاستغلال الممنهج والهجوم على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية مثل رفيقها العامل وثانيا بسبب كونها امرأة تعيش تمييزا على أساس الجنس في فرص العمل و قيمة الأجر و عدم العدل في الحقوق و انتشار ظاهرة التحرش الجنسي والتحرش النفسي و الاستغلال و غياب شروط العمل اللائق وعدم احترام المواثيق الدولية في العمل على علاتها خصوصا بالقطاع الخاص مما سيؤدي بها بشكل حتمي للانتفاض ضد هذا الوضع المقيت و المزري و الاحتجاج.

عزيزة الرامي

في هذا السياق أعلن حزب النهج الديمقراطي بمؤتمره الخامس عن ميلاد الحزب المستقل للطبقة العاملة و عموم الكادحين/ات ، كضرورة ملحة من أجل التحرر من الامبريالية و الكتلة الطبقية السائدة و بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية ذات الأفق الاشتراكي، و تقرر اسمه « حزب النهج الديمقراطي العمالي».

يتبنى حزب النهج الديمقراطي الماركسية اللينينية كمنهج للتحليل و نظرية في التغيير الثوري ، و يتشكل الحزب أساسا من الطبقة العاملة و عموم الفئات الكادحة باعتبارها الطبقة النقيض للرأسمالية و الطبقة الثورية حتى النهاية و التي ليس لديها ما تخسره غير قيودها المفروضة عليها و المؤهلة موضوعيا لقيادة النضال من أجل القضاء عليها بالإضافة للمثقفين/ات الثوريين/ات.

و من منطلق أن تحرر المرأة رهين بتحرر المجتمع و تحرر الطبقة العاملة أيضا مقرون بتحرر العاملات و الكادحات من الاستغلال المزدوج و الاضطهاد و الاستيلاب والتفقير، بالتالي فإن نجاح هذا المشروع الكبير ذو الطابع الثوري رهين بمدى مساهمة و الانخراط الفعلي للمناضلات و المناضلين بجدية و مسؤولية في تنزيل خطة و برنامج الحزب و المضي قدما في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة و التي تعيش من بيع قوت عملها اليدوية و/أو الذهنية للرأسمال و تنتج فائض القيمة أو تساهم في تحقيقه و من خلال المساهمة في إنتاج و صيانة قوة العمل و من هذا المنطلق من المنتظر أن يعقد القطاع النسائي للحزب مؤتمره الثالث و الذي سيسلط الضوء حول أوضاع النساء العاملات و الكادحات و سبل العمل التوعوي و التأطيري و التجذر وسطهن و حثهن للانخراط الفعلي و الفعال في حزبهن المستقل للطبقة العاملة و النضال من أجل انعتاهن من براثين الاستغلال و الاضطهاد المزدوجين.

تعيش أيضا خادمات البيوت الذي ظهر مع ازدياد الطلب عليه من طرف أسر الطبقات و الفئات البرجوازية، إذ يتسم واقعهن بالاستغلال الفاحش و سوء المعاملة و التعنيف و التحرش الجنسي و الاغتصاب و هزالة الأجر و انتشار السمسرة في هذه الفئة الاجتماعية، في ظل هذا الوضع تم إصدار قانون 19 12- لتحديد شروط الشغل و التشغيل المتعلقة بالعمال و عاملات المنزليين

أوضاع النساء العاملات بالمغرب :

تشتغل النساء العاملات في القطاع الخاص خصوصا القطاعين الصناعي و الفلاحي و القطاعات غير المهيكلة تحت ظروف قاسية و كارثية حيث يتم اعتبارهن يد عاملة رخيصة و تمثل كل مقومات الاستغلال البشع لربح رؤوس أموال طائلة من طرف الباطرونا كما أنهن يعانين من التحرش الجنسي الذي يعتبر أبرز ظواهر التمييز المبني على الجنس بأماكن العمل.

بخصوص العاملات الزراعيات فإنها فئة اجتماعية الأكثر تعرضا للاستغلال و التمييز القانوني حيث يتجرعن بحكم هشاشة أوضاعهن أقصى أشكال القهر الجسدي و النفسي والجنسي و يتم ضرب عرض الحائط كل ما جاءت به الاتفاقيات الدولية الأساسية لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة في الأجور «أولا بين النساء و الرجال (اتفاقيتين 100 و111 لمنظمة العمل الدولية) و ثانيا بين القطاعين الفلاحي و الصناعي SMIG/SMAG « و منع التمييز بسبب الجنس و الحمل والأمومة سواء عندما يشتغلن ببلدهن أو بالخارج خصوصا بالديار الإسبانية (عاملات العرائش)، ناهيك عن اشتغالهن دون حماية اجتماعية و تحديد لساعات العمل اليومية التي قد تصل ل 10 ساعات باليوم في غياب تام للحماية الصحية و الوقائية أثناء العمل أو أثناء نقلهن لأماكن العمل من خلال تعريض حياتهن لخطر الموت سواء بحوادث السير كما لا يتم التصريح بهن في ضمان الاجتماعي و بالتالي يحرمن من حقهن في التقاعد (من بين مليون عامل/ة لا يتم التصريح سوى ب 5 في المائة) و خدمات التغطية الصحية و كل حقوقهن المتعلقة بالعطلة السنوية و عطلة الأمومة وساعات الرضاعة و حرمانهن من بطاقة الشغل و بطاقة الأداء و بذلك لا توجد علاقة شغلية بين الباطرونا و العاملات (عاملات شتوكة ايت باها مثلا)

إن العاملات بالقطاع الصناعي أيضا يعشن واقعا مريرا يتسم بالهشاشة و عدم توفر الشغل القار حيث يعملن في أغلب الأحيان دون تسجيل في الضمان الاجتماعي و يتعرضن لتسريحات بسبب العمل النقابي الذي أصبح محضورا عمليا حيث تواجه كل مبادرة بتأسيس مكتب نقابي بالطرد الجماعي (حالة عاملات سيكوم بمكناس و عمال/ات أمانور بطنجة – تطوان – الرباط)

تعيش أيضا خادمات البيوت الذي ظهر مع ازدياد الطلب عليه من طرف أسر الطبقات و الفئات البرجوازية، إذ يتسم واقعهن بالاستغلال الفاحش و سوء المعاملة و التعنيف و التحرش الجنسي و الاغتصاب و هزالة الأجر و انتشار السمسرة في هذه الفئة الاجتماعية، في ظل هذا الوضع تم إصدار قانون 19 12- لتحديد شروط الشغل و التشغيل المتعلقة بالعمال و عاملات المنزليين حيث يتكون من 5 أبواب (التعريف بالفئة – شرط التشغيل – مدة العمل و لاراحة طبيعة الأجر و أخيرا المراقبة و العقاب) يحاول القانون إيهامنا بالمساواة بين العاملات و العمال المنزليين و لكن يستحيل هذا في مواد أخرى حيث يحدد السن الأدنى للشغل بين 16 و 18 سنة بمعنى الفئة الأكثر استهدافا هن القاصرات باعتبارهن الأكثر هشاشة بينما تشغيل العمال المنزليين في البستنة و الحراسة و السياقة و هي من اختصاص العمال الراشدين.

و يتطرق أيضا لتحديد الحد الأنى للأجر 60 في المائة من الحد الأدنى للأجر في القطاع الصناعي و التجاري، بمعنى

يتبنى حزب النهج الديمقراطي الماركسية اللينينية كمنهج للتحليل و نظرية في التغيير الثوري , و يتشكل الحزب أساسا من الطبقة العاملة و عموم الفئات الكادحة باعتبارها الطبقة النقيض للرأسمالية و الطبقة الثورية حتى النهاية

إضافة حد أدنى ثالث للأجور بالمغرب بالإضافة للصناعي و الفلاحي، مع تسجيل غياب تام للحماية الاجتماعية (تغطية صحية – تقاعد – عقد عمل – حماية من حوادث الشغل...) مع غياب تام لتنظيم الفئة في النقابات.

بناءا على ما سبق يمكننا القول أن النساء العاملات يمثلن كل مقومات الاستغلال البشع للرأسمال المحلي و الأجنبي بحماية من طرف الدولة المخزنية و عرضة للتمييز القانوني من خلال :

1. التمييز بالأجور : عدم احترام اتفاقيات الدولية الأساسية لمنظمة الدولية بالمساواة بالأجور بين النساء و الرجال (اتفاقيتي 100 و 110) و التمييز بين القطاع الفلاحي و الصناعي سميك و سماك.
2. التمييز بسبب الجنس و الحرمان من عطل الحمل و الأمومة و عدم تواجد أماكن مخصصة للرضاعة و حضانات للأطفال بالمعامل و المصانع و كل الوحدات الإنتاجية.
3. ظروف اشتغال لا إنسانية و لا تتوفر على أبسط الشروط و الحقوق الشغلية و التي نصت عليها مدونة الشغل على علاتها (غياب الحماية الاجتماعية – عدم التصريح بالعاملات لدى صندوق الضمان الاجتماعي – طول ساعات العمل مقابل أجور زهيدة...)
4. شروع نقل لأماكن العمل (الضيعات الفلاحية او المصانع) بوسائل نقل غير أمنة مما يسفر عن حوادث سير مميتة راح ضحيتها عدد كبير من النساء العاملات شهيدات لقمة العيش (العاملات الزراعيات).
5. وضعية هشاشة و غياب الشغل القار نتيجة إغلاق الوحدات الانتاجية او الطرد بسبب العمل النقابي و بالتالي توقف الدخل دون تعويض ...
6. عقب تفشي الجائحة وجدت العاملات أنفسهن أمام معاناة مضاعفة تنضاف لما سبق ذكره من شروط كارثية لهن بالعمل. إذ أن النظام المخزني عن طريق الباطرونا قامت بتحميل الطبقة العاملة كلفة الجائحة و كانت الحصيلة كارثية على أوضاعها المعيشية و استقرارها الاجتماعي و المادي عبر التخلص من العاملات بذريعة المرسوم الحكومي للبطالة الجزئية الخاص بالمؤسسات التي استمرت في نشاطها و زج بآلاف العاملات بالبطالة و مهن الفقر و الهشاشة دون تعويض او حماية اجتماعية لأغلبهن.

النضالات النساء العاملات بالمغرب :

في مقابل هذا الواقع المرير و الاستغلال المكثف للعاملات شهدت الحركة النضالية العمالية تصاعد مقاومة شعبية و رفض لهذا الواقع الاستغلالي البشع حيث شهدت الحركة النضالية بروز عدة معارك نقابية بمختلف القطاعات وحضورا نسائيا متميزا و قويا و قد ناضلن إلى جانب رفيقهن الرجل في عدة محطات و تواجدن بقوة و نذكر منها:

– مشاركتهن الفعالة و القوية في الحراك التعليمي التاريخي و الذي يعتبر أقوى حراك في قطاع التعليم في تاريخ المغرب حيث كانت النساء في طليعته على مستوى المشاركة في تجسيد الإضراب و جميع الأشكال الاحتجاجية .

– مشاركة النساء في حركة 20 فبراير المجيدة و وجودهن في طليعته رافعات شعار الأساسي « حرية كرامة عدالة اجتماعية و إسقاط الفساد و المساواة الفعلية»

– نضالات نساء العاملات بسيكوميك القوية و بعنوان الصمود و الإيمان بعدالة المطالب.

– نضالات النساء و احتلالهن الصدارة بالحراك الشعبي بالريف و جرادة و رفعهن لمطالب الحراك العادلة و المشروعة.

– نضالات العاملات الزراعيات بمدينة العرائش : بعد الحادث المروع الذي أودى بحياة 10 عاملات ببوسلهام ، احتج 1400 عامل و عاملة أمام مقر الشركة المختصة في جني الفراولة بالعرائش و رفظوا الالتحاق بالعمل و ظلوا معتصمين بالمقر مطالبين بالزيادة في الاجور و تحسيم اوضاعهم و ظروف اشتغالهم.

– نضال العاملات الزراعيات بشتوكة ايت باها . 1200 عامل و عاملة في ضيعة روزافلورفي حالة تشريد و ضياع بينما 900 منهم في حالة توقيف أو إكراه على الاستقالة مقابل 1600 درهم بعد اشتغالهم لأكثر من 15 الى 20 سنة حيث تم خوض اعتصام امام الضيعة بايت عميرة.

– نضالات النساءالسلاليات باقليم بني ملال من اجل ارضهن المغتصبة حيث اتسعت رقعة نضالهن منذ سنة 2000 حيث نظمت وقفات احتجاجية و استمرت معركتهن و نضالهن طيلة سنوات حيث نظمت أزيد من 20 وقفة و مسيرة و تعرضن لحصار و قمع امني سنة 2014.

– انخرطت أيضا النساء الحمالات بمعابر الذل بباب سبتة بالشمال وقفات احتجاجية مدعومة بعدد من الهيئات الحقوقية و النقابية و السياسية بمدينة تطوان و مضيق فنيدق احتجاجا على الذل و المهانة و الظروف اللاانسانية التي يشتغلن بها حيث راح ضحية الازدحام بباب العبور عدة نساء يسقطن شهيدات لقمة العيش.

– خاضت ايضا العديد من العاملات و العمال اضرابات و اعتصامات نقابية بسبب ما يمارس عليهم من مساس و هدر لحقوقهم الشغلية و خاصة الحق في العمل النقابي الذي أصبح اليوم عمليا محظورا من طرف الباطرونات حيث يتم تسريح و طرد العاملات و العمال اثر تشكيل مكاتب نقابية او المطالبة بحقوقهم (طرد 550 عامل/ة من شركة المغرب الكبير بطنجة ـــ اعتصام عمال و عاملات امانور بطنجة و الرباط و تطوان ـــ طرد 182 عامل و عاملة بشركة المستطيل بمراكش ـــ طرد حوالي 300 عاملة من شركة صليتيكس بالبيضاء)

على الرغم من هذا التاريخ النضالي للنساء في قلب الحركة الشعبية و النقابية في القطاعين العام و الخاص و حضورهن الوازن في المعارك و الوقفات و المسيرات الاحتجاجية فإن هاته النضالات تتصف بالتشتت و عدم التنظيم و غياب التأطير النقابي و السياسي الشيء الذي يجعلها لا تحقق المكتسبات خاصة للطبقة العاملة.

انخرطت أيضا النساء الحمالات بمعابر الذل بباب سبتة بالشمال وقفات احتجاجية مدعومة بعدد من الهيئات الحقوقية و النقابية و السياسية بمدينة تطوان و مضيق فنيدق احتجاجا على الذل و المهانة و الظروف اللاانسانية التي يشتغلن بها حيث راح ضحية الازدحام بباب العبور عدة نساء يسقطن شهيدات لقمة العيش.

مشاركتهن الفعالة و القوية في الحراك التعليمي التاريخي و الذي يعتبر أقوى حراك في قطاع التعليم في تاريخ المغرب حيث كانت النساء في طليعته على مستوى المشاركة في تجسيد الإضراب و جميع الأشكال الاحتجاجية .

دور النساء في بناء الحزب الثوري المستقل للطبقة العاملة « النهج الديمقراطي العمالي» :

تشكل النساء كما أشرنا سابقا قوة نضالية كبيرة نظرا لتواجدهن في مختلف النضالات و الحركات الاحتجاجية لكن هاته النضالات النسائية رغم أهميتها و حيويتها تبقى عفوية و غير مؤطرة بأي توجه سياسي مما يجعلها ذات أفق محدود لا يتجاوز المطالب الاجتماعية و الاقتصادية و التي تواجه بالقمع و الاعتقالات. مما يستوجب أن ترقى لمطالب سياسية و لعل أهم الأسباب التي تجعل هاته النضالات الشعبية النسائية بدون بوصلة سياسية هو افتقارها إلى تنظيم سياسي ثوري أي حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين/ات يؤطرها و يساعدها على امتلاك نظرية التغيير الثوري و الانتقال من النضال الاجتماعي للنضال السياسي الذي يعتبر أعلى أشكال الصراع الطبقي.

و تأتي أهمية و ضرورة بناء حزب عمالي ثوري لعدة اعتبارات :

باعتبار الطبقة العاملة هي الطبقة المنتجة الحقيقية للثروة في ظل المجتمع الرأسمالي و المحرومة مما تنتجه بل و تتعرض لأبشع أنواع الاستغلال الوحشي.

2. هي الطبقة الوحيدة التي تفتقر لحزبها السياسي الذي يعبر عن مطامحها و انتظاراتها السياسية لتتأطر و تقود نضالاتها من أجل التغيير الثوري المنشود لحسم السلطة السياسية لصالحها من أجل التحرر الوطني و الديموقراطية و الاشتراكية حيث ينتفي استغلال الانسان لأخيه الانسان.
3. هي الطبقة المؤهلة تاريخيا لقيادة التغيير الثوري لأن ليس لديها ما تخسر سوى قيودها و أغلالها من استغلال و فقر و تهميش و قمع....

و بالتالي فالنساء العاملات إلى جانب المثقفات الثوريات يطرح على عاتقهن عدة مهام ملحة للمساهمة في قلب الحزب الثوري للطبقة العاملة و عموم الكادحين/ات « حزب النهج الديمقراطي العمالي» عبر العمل داخل القطاع النسائي للحزب و الذي يطرح على عاتقه مهام كبرى و ملحة أبرزها ما يلي :

1. التجذر وسط النساء العاملات و الكادحات و حثهن على الانخراط بالعمل النقابي و العمل على دمقرطته و محاربة البيروقراطيات النقابية و العقليات الذكورية داخل النقابات للنضال لجانب رفيقها الرجل من أجل الحقوق و المكتسبات المسلوبة من طرف مستغليها استغلالا ازدواجيا ، طبقيا من جهة و جنسيا من جهة أخرى لدى يتوجب على المراة العاملة النضال على واجهتين أولا كامرأة و أم و ثانيا بالنضال العام لجانب رفيقها الرجل.
2. المساهمة في رفع وعي النساء من مجرد إحساس بالظلم إلى الوعي السياسي بأسبابه السياسية الطبقية.
3. فتح نقاش مع المناضلات اليساريات و الماركسيات لإقناعهن بأهمية العمل السياسي المنظم من أجل المساهمة و الانخراط حزب الطبقة العاملة و عموم الكادحين/ات « حزب النهج الديمقراطي العمالي».
4. بناء جبهة نسائية ديمقراطية و تقدمية و شعبية عريضة للنضال من أجل التقدم النضال الشعبي النسائي من أجل حقوقهن و كرامتهن وفق مجتمع الكرامة و الحرية والديموقراطية و المساواة الحقيقية.

ذاك اليوم

> شعر عبد الفتاح فاكهاني

قصيد كتبت و نشرت بالسجن المركزي سنة 1978، بمناسبة الذكرى الثامنة لتأسيس منظمة إلى الأمام وقد وجدت مدونة في «دفتر التواصل» الذي جعل منه المعتقلون السياسيون بالسجن المركزي بالقنيطرة سجل يوميات القلعة.

في شقة من شقق الرباط
بابها من خشب
ككل الأبواب
و نوافذها تطل على زقاق
كجل نوافذ المدينة
التقى الرفاق
يفتح الباب في ثبات أحد الرفاق
يشد على الأيدي بحرارة
عيناه تبتسمان من فرح، ومن العناء
تتجمع في جنبيهما مزدحمة
تجاعيد أعوام المرارة.
التقى الرفاق،
والرفاق
كلمة،
فتيل يضئ سطور هذه القصيدة،
عنوان نضالات ملايين الشغيلة،
لقب لأشرف سكان البسيطة
التقى الرفاق
نظراتهم كلماتهم
تتقاطع في جدل
تسقط أقنعة الوجوه المحنطة المستعارة،
تفتح الطريق التي رسمتها الشظايا الممطرة الدامية
في شهر المطر
من عام لن ينساه البدو ولا الحضر،
تقطع عهدا أن يخوض الرفاق مع البسطاء
كفاحا لا يلين
ضد أعداء البسطاء،
الكادحين الشرفاء
المناضلين الأمناء
لغذ كله كدح و
إبداع و عناء
كي تتحول كل البشرية
إلى شغيلة
في مصيرها تتحكم
كالفلاح في منجل
ساعة الحصاد
والعامل في معول
يقول الرفاق أشياء كثيرة
يزرعون بذور الأفكار الكبيرة
بنات النضالات المريرة
في شنغهاي الكمونة الشعبية،
وفرنسا الانتفاضة الطلابية،
والعمالية
والرملة و الجليل،
وصحراء الملاحم البطولية،
وفي مغرب النضال،
في أباره المنجمية،
وضيعاته الأميرية،
وأشباه مدارس و معاهد التربية..
..وانسدل الشفق الشفقي على المدينة،
ومياه أبي رقراق
تنساب انسياب الجماهير
في معمعان الصراعات الطبقية.
ومن إحدى ضفتيه
طار لقلاق
ليعلن في بهجة فريدة
لكل بني الإنسان
ميلاد منظمة تناضل
لمحو استغلال الإنسان
من طرف الإنسان

■ السجن المركزي- القنيطرة- غشت 1978

عشرين يونيو

سعيد رحيم

أفتح النافذة، دخان
ليس كالعادة
يلبد السماء
يوخز حنجرتي
تغرورق عيناي
سعال تلو السعال
وعلى الشارع الممتد على رحبة القمح
كانت الرئتان تنفتان غبار السنين
وجع
دخان يشل الركبتين
يصم الأذنين
يكاد الجسد يخور منهكا
قبل رفع الصوت
كانت الرصاصة تسابق الريح
ودورة مفاتيح النوافذ الضيقة
وأزرار قميص
التصقت خيوطه الناعمة على الصدر
من شدة العرق والسعال
ما أشد الحكايات
وأوراق الشجر
تتساقط بين أزقة درب السلطان
والدرب الكبير
تصمت إلى الأبد النوافذ الصماء
إن فتحت.. سباتة
تعبرها نسائم من نار وغاز
وحفيف أشجار الحي
تخاطب الفاراشات المحتمية
في حدائق البيوت
وأسطح المنازل
فالدخان يغطي السماء
يوخز الحنجرة بالسعال
ألفظ من يدي
ومن عقلي
ومن صدري كل أوهام
الليالي الحمر الحالكات
فهذا الصباح عربون
بعد أربعين عاما، ويزيد
على أن السعال من شدة الرصاص والدخان
لم يكن سوى صيحة
وضجرا من تعذيب الفراشات
وفطنة لما هو آت..

20 يونيو 2024.

ليل سديم.

ما معنى أن تأتي أيامك تمشي على الضباب؟
ما معنى أن يتطاير دمك على وريقات الصنوبر؟
و في كل مكان.
هي ذي ترجمة محلفة لزغرودة بداية الطريق.
و علبة السؤال موصودة على الجمر و الرصاص
و حيث أنك لا تفهم ...
وحيث لا تدري ...
لذلك، فتمهتك جاهزة،
فأنت محب للنرجس و الأقحوان
محب للطير و الحمام
لليمون والزيتون
للتربة الندية
و الحكم شقي مدى الحياة.

■ الحسين تيتاو
مراكش 1992

ندرة الاقتصاد، وندرة الأصدقاء

نورالدين موعابيد

ربما بات ممكنا، اليوم، بعد النكوص الذي دثر العلاقات السوسيولوجية إسقاط مفهوم الندرة على الأنسجة التي كان مفروضا أن يحوكها عالمُ الصداقة العجيب،الغريب بلا أدنى تردد، على الرغم من أن رحمه الأصل(الأم) هوالاقتصاد، وذلك لأن الخل الوفيّ من المستحيل الثلاثيّ، إلى جانب الغول والعنقاء. ولا أرى فيك حاجة -أيها القارئ الأريبُ- إلى ترداد جدوى الصديق وضرورته، إذ حسبك أن تتأمل ما كتبه أبوحيان التوحيديّ في: «الصداقة والصديق»(تحقيق الباحث :إبراهيم الكيلانيّ. دار الفكر . بيروت لبنان + دار الفكر . دمشق سورية. ط: 02. السنة: 1996.). وإذا كانت الندرة في المنظور الاقتصاديّ هي المتحكمة في الأسعار، ومن ثمة في ثنائية العرض/الطلب، فإن القشدة التي تستهوي كاتب هذه السطور، هي محاولة الإجابة عن تساؤل جوهريّ هو: كيف نحافظ على استقرار معدلات تدفق الأصدقاء إنْ كان بوسعنا تفعيل آليات حماية رصيدنا، أو البقية الباقية منهم، وبخاصة في زمن تصحر العلاقات الإنسانية، وتواري القيم الكونية و/أوانقلابها.؟

الظاهر أن التحولات التي عرفتها موضوعة الصداقة قد كفت الشاعر ابن الروميّ أن يقول، وهوالمتطرف المغالي، بمرارة:

عدوك من صديقك مُستفاد
فلا تستكثرن من الصحاب

وعندي أنه لم يُقصر منحاه ذاك على اختياراته الشخصية (الذاتية)، وسلوكاته الفردية، وإنما راح يغوي غيره بأن يسلك مسلكه، مقتديا به، ومجاريا إياه، باطمئنان لاحظ كيف وظف أحد مباحث البلاغية: الأسلوب و الإنشائيّ، الطلبيّ: النهي مشفوعا بمؤكّد رئيس، هو نون التوكيد (لا تستكثرن). ويكاد يماثل القول المأثور:»احذر عدوك مرة، واحذر صديقك ألف مرة».. لأنك لست في مأمن من انقلاب صديق اليوم وأمس ، إلى عدو، الآن وغدا، وبذلك يتيسر له أن يشيع نواقصك ومثالبك الخاصة، باعتبار لا كمالية الإنسان، أيّا كان.. أقول، هذا الذي أقولـــه، تحوُّطا واحتراسا، بلا سوداوية صريحة، أوضمنية يمكن أن تطفوعلى السطح، بل إنني مؤمن بالقول الناقد، النافذ: «لست مهزوما ما دمت تقاوم»، لا تساوم، تقاوم بالثالوث: البيان، البرهان، العرفان.

يزداد موضوعُ الصداقة إلحاحية، حجية وحجاجية كلما تواترت كتابات بعناوين مثيرة، من قبيل:نظام التفاهة، العالم المنحط، الحب السائل، المجتمع الكسيح، الإنسان العاري.. . هكذا لوحظ زحفُ خطر الاستئالة والتعتيل La robotisation، فأضحى تعداد الإكراهات مما يبرر به الإنسانُ، غيرُ المنخرط في الصراع، مواقفه وسلوكاته. ولطالما امتد الطموح إلى أن يتحول الصديق إلى رفيق، نحوما كتبت في نص آخر نشرته جريدة النهج الديمقراطيُ منذ شهور. ومن بين ما يتردد هنا وهناك: «عدوعاقل، خير من صديق أحمق»، وهو قول يتناصّ وقول الشاعر صالح بن عبد القدوس:

عدوك ذوالعقل أبقى عليك
من الصاحب الجاهل الأخرق

ولم أجد في محاولة تحديد معايير الصداقة- الأنموذج خيرا من قول العتابيّ، مخاطبا أحد أصدقائه: (ما أحوجك إلى أخ كريم الأخوة، كامل المروءة، إذا غبت خلفك، وإذا حضرت كنفك، وإذا نكرت عرفك، وإذا جفوت لاطفك، وإذا بررت كافأك، وإذا لقي صديقك استزاده لك، وإن لقي عدوك كف عنك غرب العادية، وإذا رأيته ابتهجت، وإذا باثثته استرحت.) (نقلا عن أبي حيان التوحيديّ، المصدر نفسه. ص. ص:45/44.)

تلكم كانت مساهمة أخرى في جدوى الصداقة، احتفت باستدراك ما قد يكون فات صاحبها وهو يكتب محاولتين أخريين، سابقتيْن.

نورالدين موعابيد. ماي 2024.

عتيقة الطعيف المنسقة الوطنية للقطاع النسائي:

إن وضوح المنظور الايديولوجي والسياسي للقضية النسائية في النهج الديمقراطي العمالي يجعلنا نصيب الهدف، نصوب السهم نحو عدونا الأساسي مصدر الاضطهاد والاستغلال

فاطمة الزهراء زرموق منسقة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث:

إن المهمة المركزية الحالية للحزب هي مواصلة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات و الكادحين على قاعدة شعار «البلترة والتصليب والتقوية»، وهي مهمة كل مناضلاته ومناضليه وقطاعيه الشبيبي والنسائي.

بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي تستضيف جريدة النهج الديمقراطي كل من الرفيقة عتيقة الطعيف المنسقة الوطنية للقطاع والرفيقة فاطمة الزهراء زرموق منسقة اللجنة التحضيرية للمؤتمر

عتيقة الطعيف المنسقة الوطنية للقطاع النسائي

■ بصفتك منسقة للقطاع النسائيَ لحزب النهج الديمقراطي العمالي ،ما هو تقييمك لعمل القطاع خلالَ الفترة بين المؤتمرين الثاني و الثالث؟

● من الصعب تقييم عمل القطاع النسائي خلال فترة خمس سنوات، وهي المدة الفاصلة بين المؤتمر الوطني للقطاع النسائي الثاني والمؤتمر الثالث ،و الذي تخللته مرحلة انعقاد المؤتمر الخامس للحزب. لكن سأحاول بإيجاز إبراز أهم ملامح المرحلة خصوصا تلك التي شكلت مساهمة للقطاع في تفعيل شعار مؤتمر الوطني الخامس للحزب « الى الامام من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ،كضرورة للتحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية» وشعار المؤتمر الثاني للقطاع النسائي 29 و30 يونيو 2019 الداعي الى "قطاع نسائي قوي رافعة لبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين"، وهو الشعار الذي أطر عملنا التنظيمي فاتجهت جهودنا ، رغم جائحة كورونا، نحو تنظيم لقاءات لكل فروع النهج من أجل تشكيل سكرياتها جهوية ،

اما انشطتنا الاشعاعية والتكوينية، فقد تنوعت بين عقد لقاءات اشعاعية لمحطات مهمة للقطاع وبين تنظيم ورشات داخلية من أجل تقوية وتعزيز قدرات مناضلات النهج الديمقراطي وبرمجة أنشطة إشعاعية موجهة لفئة العاملات والكادحات،

انعقد المؤتمر الخامس ليعطي قفزة نوعية لحزبنا، ونحن كقطاع له، اضطررنا ملائمة برامجنا وانشطتنا و تغيير بعض ملامح توجهاتنا للمساهمة في بناء الحزب وفق القرار الذي اتخذه الحزب في المؤتمر الخامس واهداف «التقوية والتصليب والبلترة»

فعلى مستوى بناء الحزب ، وان لم نستطع تحقيق بعض المؤشرات التي حددها المؤتمر الثاني للقطاع ، فاننا عزمنا على تنفيذ مؤشرات التقوية والتصليب عبر السهر على تنظيم وتفعيل هياكلنا التنظيمية، واستثمرنا جائحة كورونا بتنظيم مجموعة من الأنشطة الإشعاعية والتكوينية عن بعد، والمشاركة في ندوات مع الهيئات الصديقة .

ومن أجل تفعيل أهداف البلترة، تم تنظيم لقاءات مباشرة تضامنية مع العاملات والكادحات وإصدار بيانات مؤازرة معهن . كما لعبت الرفيقات دورا أساسيا في حملات التعريف بالحزب وفي حملة مقاطعة الانتخابات وتعرضن للتعنيف ،

■ وأنتن تستعدن لعقد المؤتمر الوطني الثالث ، ما مدى ملائمة أطروحاتكن مع نتائج واطروحات المؤتمر الوطني الخامس للنهج الديمقراطي العمالي ؟

● وفق الفصل الثاني عشر من القانون الأساسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي فنحن نعتبر تنظيمات قطاعية تابعة للحزب ، هذا الوضع يستدعي منا الحرص على ان تكون وثائقنا المقدمة للمؤتمر الثالث للقطاع متلائمة مع أطروحة المؤتمر الخامس للنهج الديمقراطي العمالي.

فمشروع ورقة التصور باعتبارها أساس الوثائق الأخرى حددت الأسس الفكرية للقضية النسائية بناء على قرار تبني حزب النهج الديمقراطي العمالي للماركسية – اللينينية كمنهج للتحليل وكنظرية في التغيير وكمشروع مجتمعي بديل .

عتيقة الطعيف

وورقة الهيكلة التنظيمية للقطاع استمدت عناصرها من قوانين ومقررات الحزب وربطت عمل أجهزتها في اطار علاقة مع الهياكل التنظيمية للحزب وتحت اشرافه في جميع مستوياتها الوطنية والمحلية .

اما مشروع ورقة البرنامج السياسي العام والمطالب فقد تم تدقيق أهدافها وتحديد معالم برنامجها السياسية واهم المطالب وفق الأهداف والبرنامج السياسية العامة للحزب والمرتبطة «بمرحلة التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي ذي الافق الاشتراكي» .

في حين انصبت الوثيقة الرابعة حول البحث عن مداخل وسبل واليات التجذر وسط العاملات والكادحات، وذلك نظرا لما لذلك من دور في بناء حزب الطبقة العاملة باعتباره الحزب السياسي المستقل، الموكول له مهمة حسم الصراع الطبقي بالقضاء على الطبقة المستغلة لوسائل الإنتاج .

وبالتالي يمكنني ان أقول بايجاز ان وثيقتنا المقدمة للمؤتمر الثالث للقطاع تتماشى مع الصرح العام الذي بناه حزب النهج الديمقراطي العمالي في مؤتمره الخامس.

■ ما هي المكانة التي تحتلها نضالات الطبقة العاملة الصناعية و الفلاحية في برامج و انشغالات القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي في ظل التغول الرأسمالي و التضييق على العمل النقابي؟

● منذ انعقاد المجلس الوطني للنهج الديمقراطي بتاريخ 30 شتنبر 2018 ومصادقته على مجموعة من البرامج والخطط انخرطنا كقطاع نسائي، بعد نجاح عقد مؤتمرنا الثاني في 29 و30 يونيو 2019 في تنفيذ خلاصاته وسطرنا برامج وانشطة من أجل توفير شروط نجاح الإعلان عن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين|ات. انطلقت في بدايتها من انجاز أوراق وارضيات حول اليات الاستقطاب والتواصل وسط العاملات والكادحات و أرضية حول كيفية تفعيل دور المرأة في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات نظمنا أنشطة لمتابعة تشخيص الواقع أهمها «واقع النساء العاملات في طنجة بين وباء الاستغلال الطبقي ووباء كوفيد19 / سبل المواجهة « وشاركنا في نشاط رقمي دولي حول «وقع السياسات الامبريالية على النساء بالمنطقة و دور المراة العاملة في النضال الطبقي» وكانت لجرائم التقتيل الممنهج التي تمارسه الباطرونا بتواطؤ مع النظام المخزني سواء في زمن الحجر الصحي وأو بعد رفعه وقع وأثر في بياناتنا وبلاغاتنا ، ورغم تعدد مهام الرفيقات في القطاع النسائي فقد كن متواجدات الى جانب فواجع حوادث السير التي حصدت العديد من العاملات فواجع الموت في معامل الكابلاج والنسيج ، متضامنات وحاضرات مع العاملات والكادحات في مواقع العمل في الفروع والجهات.

■ كيف يساهم القطاع النسائي للنهج الديمقراطي العمالي في بناء حزب الطبقة العاملة ؟

● إن أهم دور يمكن أن يقوم به القطاع لتهيئ شروط إنجاح الاعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين يتمثل أساسا في تملك مناضليها ومناضلاتها لمرجعية النهج الديمقراطي العمالي المبنية على الماركسية اللينينية كمنهج للتحليل ونظرية للتغيير الثوري ، لأنها ستشكل صمام أمان ، تنير للجميع الطريق نحو الفعل الصحيح، وسلاحا بيد القطاع للتصدي للهجوم القوي الذي تشنه الايديولوجية الرأسمالية بمختلف تلاوينها.

إن وضوح المنظور الايديولوجي والسياسي للقضية النسائية في النهج الديمقراطي العمالي يجعلنا نصيب الهدف، نصوب السهم نحو عدونا الأساسي مصدر الاضطهاد والاستغلال المسؤولة أساسا على الانحدار الذي تعيشه المرأة في المجتمع ، وذلك لن يتأتى إلا بنضال القطاع النسائي من أجل المساهمة في بناء اداة سياسية لكل المضطهدين نساءا

ورجالا، حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات. وعملية البناء تقتضي منا كذلك كقطاع نسائي التصدي للهجوم المتعدد الواجهات الذي تشنه الايديولوجية الرأسمالية التي تعمل على زرع الوهن اليأس والاستسلام

إن التسلح بالمرجعية الماركسية اللينينية التي تعتبر قضية المرأة قضية طبقية وأن النضال من أجل تحرر المرأة يندرج ضمن الوحدة الطبقة لكل المستغلين والمضطهدين مسألة أساسية وجوهرية ، وذلك طبعا لا يتعارض مع النضال من أجل خصوصية المرأة كأم وكامرأة. ذلك جزء من دورنا كنساء في المساهمة في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات.

أما على مستوى الممارسة الواقعية ،فتغيير البنية الجنسية والمهنية في بنيتنا التنظيمية ضرورة أساسية لإنجاح قرار الاعلان عن حزب الطبقة العاملة، خصوصا وان شروط وضعية العاملات الصناعيات والزراعيات، تستدعي منا كقطاع التواجد الميداني معهن في المستغلات الصناعية، في الضيعات الزراعية وفي التقابات أيعلى أرضية تواجدهن .

إن طبيعة النظام المخزني المغربي، وتبعيته لإملاءات المؤسسات المالية العالمية تجعله يسن تدابير وإجراءات تهدف الى ضرب قوت الطبقة العاملة واستنزاف النساء بحكم كونهن الحلقة الأضعف. إن خصخصة التعليم والصحة هشاشة الشغل ، وإصدار قوانين لتفويت الأراضي السلالية عبر الدفع بمسلسل التحفيظ لمافيا العقار وتفويت عيون المياه الباطنية للشركات الأجنبية تجعل النساء في مقدمة الحراكات الشعبية للمطالبة بحقوقهن.

اننا كقطاع نسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي دورنا مهم في تغيير هذه الوضعية بشكل واع ومنظم، وهي مهمة أساسية ومستعجلة وذلك لن يتحقق إلا عبر الانخراط القطاع مع ضحايا النهب والفساد ، في تشكيل وتأسيس الجبهات المحلية، التنسيقيات من أجل الحق في السكن، في محاربة الغلاء، في الدفاع عن النساء السلاليات وضمان الحق في الماء والأرض، فرض تشريعات وقواني تضمن كرامتهن ، من هذه المداخل وعبرها نغير بنيتنا لتتبوأ الكادحات والكادحين العمال والعاملات مهام قيادة النضال من اجل بناء الحزب ، لذلك رفعنا في مؤتمرنا الثالث شعار « من أجل بناء جبهة نسائية مكافحة ضد الاستغلال الطبقي والاستبداد وكل مظاهر الاضطهاد».

فاطمة الزهراء زرموق منسقة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث

■ الرفيقة فاطمة الزهراء زرموق بصفتك منسقة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي ، ما مدى إستعدادكن لهذه المحطة التنظيمية الهامة ؟

● شكرا على الاستضافة وتحية لكل عضوات وأعضاء هيئة تحرير الجريدة على المجهودات المبذولة وعلى الاهتمام المتواصل و تخصيص حيز هام من مواد هذا العدد حول المؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي الذي لا يفصلنا عن انعقاده سوى بضعة أيام وذلك يومي 29و30 يونيو الجاري بالرباط ،تحث شعار» من أجل بناء جبهة نسائية مكافحة ضد الاستغلال الطبقي والاستبداد وكل مظاهر الاضطهاد».

انطلق الإعداد لعقد المؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي منذ سنة حيث انكبت اللجنة التحضيرية المشكلة من طرف اللجنة الوطنية للقطاع النسائي على التهيئ للمؤتمر خاصة في شقه الأدبي وبعد نقاشات عميقة في كل المحاور التي تعني المؤتمر، تم اعداد مشروع وثيقة تحضيرية هامة ستعرض على أشغال المؤتمر وهي تتضمن أربع مشاريع أوراق:-1 مشروع ورقة التصور النظري والإيديولوجي للقضية النسائية،
-2 البرنامج العام والمطالب.
-3 مشروع ورقة التجذر وسط العاملات والكادحات.
-4 مشروع ورقة الهيكلة التنظيمية.

هذه المشاريع تمت مناقشتها على صعيد فروع الحزب قبل أن تقدم كمشاريع نهائية للمؤتمر الثالث كما هيأت السكرتارية الوطنية للقطاع التقرير السياسي ما بين المؤتمرين الذي سيعرض بدوره باسم اللجنة الوطنية للقطاع للمناقشة والمصادقة عليه خلال المؤتمر، أما لجنة الإعداد المادي فقد انكبت على التحضير لكل ما يهم الجوانب التنظيمية منها انتداب المؤتمرات والمؤتمرين والإعلامية والتعبوية وكل الجوانب الأخرى اللوجيستيكية الضرورية لانعقاد المؤتمر في ظروف جيدة وملائمة ومشاركة جماعية، تساهم في إنجاح هذه المحطة التنظيمية.

■ إذا تحدثنا عن مشروع الوثيقة التحضيرية للمؤتمر الثالث للقطاع النسائي عن التصور العام للقطاع النسائي نستحضر ملائمة هذا التصور لمشروع الوثيقة هذا مع أطروحات المؤتمر الوطني الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي أين يتجلى ذلك عموما؟

● قبل كل شيء، يعتبر القطاع النسائي هو جزء لا يتجزأ من الحزب ككل، كما أن تصورنا كقطاع للعمل النسائي محكوم بالأساس بالمرجعية الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية للحزب. فهو يعمل وفق الخط العام لحزبنا وبحكم أن المؤتمر الوطني الثالث للقطاع النسائي ينعقد بعد إعلان النهج الديمقراطي في مؤتمره الخامس الذي تم تنظيمه خلال يوليوز2022 حيث تم الاعلان الرسمي عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، فقد حرصنا كقطاع نسائي لحزب النهج الديمقراطي العمالي ذوالمرجعية الماركسية اللينينية على ملائمة تصورنا للعمل النسائي المتضمن في الوثيقة التحضيرية لمؤتمر القطاع بما يتلاءم وما جاءت به أطروحات المؤتمر الخامس للحزب أي مع كل ما ورد في خطه النظري والسياسي والتنظيمي،لاعتمادها كبوصلة موجهة لعملنا وكمنطلقات نظرية وسياسية في إعداد مشاريع الأوراق.

أولا باستحضار مرجعية الحزب «الماركسية اللينينية» كنظرية للتحليل والتغيير الثوري، ومنظورها للمسألة النسائية ومن المنطلقات النظرية والسياسية للحزب للمسألة النسائية الواردة في الأطروحات، ومن مهام المرحلة لدور القطاع النسائي في المساهمة في سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ،استحضرنا شعارنا الداخلي في المرحلة لبناء الحزب «البلترة والتصليب والتقوية»، لنعمل على ترجمة ذلك في آليات العمل لتحقيق التقدم نحو هدفنا المتمثل في التجذر وتقوية القطاع النسائي بما يجعله في مستوى طموحات حزبنا...

فاطمة الزهراء زرموق

■ تواجه المواقع العمالية و الفلاحية و الصناعية عدة تحديات وهناك أمثلة في مكناس وسلا و اشتوكة و طنجة ... إذن ماهي المساحة التي تتبوؤها نضالات الطبقة العاملة والنسائية خصوصا في تصوركن العام علما أن الصراع هو طبقي وموجه ضد الرأسمالية والباطرونا؟

● فعلا تخوض الطبقة العاملة ببلادنا صراعا طبقيا محتدا ضد الرأسمالية والباطرونا، بفعل الإستغلال الرأسمالي المتوحش والإجهاز على مكتسباتها وانتهاك حقوقها المشروعة في ظل تواطؤ مكشوف للمخزن الذي يزداد تغولا يوما بعد في يوم، وفي ظل ضعف الحركة النقابية وانقسامها وتشتتها، وتشكل النساء نسبة عالية من داخل الطبقة العاملة ببلادنا و هي الأكثر عرضة للاستغلال والاضطهاد بجميع أشكاله.

إن المهمة المركزية الحالية للحزب هي مواصلة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات و الكادحين على قاعدة شعار» البلترة والتصليب والتقوية»، وهي مهمة كل مناضلاته ومناضليه وقطاعيه الشبيبي والنسائي. وفي اشارة سؤالكم الى نماذج نضالية من معارك عمالية مثلا في مكناس، فقد تابع الحزب ومن خلال مشاركة مناضلات قطاعه النسائي في بعض المحطات النضالية لعاملات وعمال شركة «سيكوميك» حيث تم الوقوف على حجم الكارثة التي لا يمكن تصورها في بلد يدعي احترام حقوق الانسان وتنسحب فيه الدولة من كل مسؤولياتها، بلد يحمل شعارات جلب الاستثمار وتوفير اليد العاملة المناسبة وهو يشرع قوانين تضرب في العمق حقوق العاملات والعمال وتعرضهم للطرد الجماعي والفردي في حل حتى من تلك القوانين على علاتها مثل مدونة الشغل وغيرها...من الملحوظ في هذه المعركة أنها فعلا تجسد الاستغلال والاضطهاد المزدوج للعاملات ك امرأة انسان ثم كعاملة معرضة للاستغلال المضاعف. وبخصوص اشتوكة كمسرح لانتهاك حقوق عاملات الضيعات الفلاحية، فلا تنقهم المعاناة مقارنة برفيقاتهن عاملات سيكوميك حيث نسجل في هذه المنطقة بجنوب المغرب، مجموعة من المعارك العمالية والاعتصامات المتواصلة للعاملات وتعرضهن للعنف والتحرش في أماكن العمل والقمع الذي تواجه به نضالاتهن المشروعة حيث بلغ الأمر الى حد الهجوم على أحد الاعتصامات بواسطة السيارة واصطدامها بعاملة فقدت على اثرها حقها في الحياة. وعلى نفس القدر من المعانات شهد العالم فاجعة تعرض عاملات النسيج في طنجة الى الموت داخل المصنع بعدما غمرت السيول ومياه الأمطار هذا المصنع الذي يفتقد الى أبسط شروط العمل...هذا ونسجل يوميا العديد من انتهاك حقوق الطبقة العاملة في كل الجهات الأخرى على غرار منطقة الغرب حيث العاملات الزراعيات محرومات من حقوقهن باستمرار وخاصة عاملات الفرولة بمنطقة اللوكوس وعاملات التلفيف بمختلف الوحدات الصناعية والفلاحية يصعب ذكرها جميعها...

هذا الواقع الذي يكشف عمق الاستغلال والاستبداد، يدفعنا كمناضلات حزب النهج الديمقراطي العمالي من جهة، الى المزيد من التقدم من أجل تحسين وتطوير آليات عملنا وسط الطبقة العاملة من أجل حقوقها أولا ومن أجل الرفع من وعيها السياسي وانخراطها فيه بكل قوة بل ولعب دور القيادة السياسية في معركة التغيير المنشود. ومن جهة أخرى يدفعنا واقع حال العاملات الى خلق آليات التشبيك وبناء الجبهات مع كل مكونات الحركة النسائية الديمقراطية والمناضلة للنهوض بحقوق النساء عامة وعلى جميع المستويات وخاصة حقوق النساء العاملات وكادحات شعبنا، وهذا ما يجسده عمليا شعار مؤتمرنا الثالث.

المرأة والاعتقال السياسي

زهرة حكيمي

عانت المرأة المغربية الى جانب شقيقها الرجل من الاضطهاد والاستغلال والقمع. إلا ان المرأة نالت الحظ الاوفر من هذه المعاناة ، فالعنف الذي تعرضت له النساء خلال سنوات الجمر والرصاص، اشد واعمق ، تضمن الاختطاف والاعتقال غير القانوني والاستنطاق والتعذيب، حيث تفنن النظام المخزني آنذاك ،في إذلال النساء من قبيل الاهانة، التجريد من الثياب، وإجبارهن البقاء عاريات امام حراس وسجناء ذكور، وكذا الحرمان من ابسط وسائل النظافة اثناء فترة الحيض، والتعذيب أمام الأبناء، وعدم استفادة النساء الحوامل من اي حماية.

يتضح جليا، أن الاحتجاز والاعتقال التعسفي الذي يطال النساء يمثل شكلا من أشكال العنف المؤسساتي للدولة باعتبار النساء الفئة الاجتماعية الأكثر عرضة العنف والاضطهاد المركب، حيث يزداد اكثر في الفضاء أو الترتيب المكاني للسجون، النظامية وغير النظامية، هذه الأخيرة تمثل سياسات مؤسساتية للدولة . ان السجن كمجال مكاني مغلق وعنيف ينضاف الى العنف المعياري القائم على التمييز الإجتماعي، يعتبر العنف ضد النساء انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان .

المرأة كانت دائمة الحضور في كل المعارك النضالية من اجل اطلاق سراح المعتقلين السياسيين ،ففي مرحلة السبعينيات والثمانينات من القر ن الماضي (اعتقالات بالجملة لمناضلي/ت الحركة الماركسية الليلينية وخصوصا منظمة الى الامام) شهدت الحركة النسائية المغربية بروز مناضلات (تنحدرن من امهات واخوات وزوجات المعتقلين السياسيين)ثوريات ناضلن بصبر وتحدي ضد القمع المخزني عبر التعريف بابنائهن القابعين وراء القضبان، لعبت دورا مهما في التعبئة ، والتضامن لاستقبال باقي العائلات التي تأتي من مناطق بعيدة واحتضانها اثناء زيارة ابنائها ، واذكر بالخصوص السجن المركزي بالقنيطرة، فتشكلت البوادر الأولى لحركة حقوقية واجهت من خلالها امهات واخوات وزوجات المعتقلين السياسيين الاتهامات التي صدرت (محاكمات صورية 1972- 1979-1984)عن المؤسسة السجنية كجهاز للدولة ، تمت خلال هذه الفترة مؤازرة المعتقلين الذين يضربون عن الطعام داخل السجون ونضال العائلات للحصول على رخصة الزيارة ابناءهن بالسجن ومواجهة الصعوبات التي كانت تواجهها، وكذا اعداد القفة وركوب المجهول بالنسبة الأمهات اللواتي ياتين من مناطق نائية.

لقد سجلت الأمهات وعائلات المعتقلين السياسيين ملاحم في المواجهة والصمود حيث اعتصمن امام البرلمان للدفاع عن الحقوق الإنسانية الاساسية لابنائهن المعتقلين واسماع صوت المعتقلين من وراء القضبان محليا دوليا

ونسمع اليوم الحديث عن» العدالة الانتقالية» التي يطبل لها المخزن من خلال «المجلس الوطني لحقوق الانسان» في غياب للقطع التام مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان لما بعد 1999 المرحلة الي اراد النظام احتواءها عبر خلق ما سمي ب»هيئة الانصاف والمصالحة « لذر الرماد في العيون ،فهل تم كشف الحقيقة كاملة عن المختطفين – مجهولي المصير؟ واستحضر الأمهات اللواتي وافتهن المنية حسرة على فلذات اكبادها (ام المختطف عمر الواسولي، ام سالم واللائحة طويلة)، وهل تم الاعتذار الرسمي، باسم رئيس الدولة، عما جرى للضحايا وعائلاتهم، حتى لا يتكرر ذلك؟ وهل تم التعويض الفردي والجماعي والمناطقي بشكل عادل ومنصف لكل الضحايا؟ وهل تم حفض الذاكرة ؟ بطبيعة الحال ، لا شيء تغير، بل لازلنا نرصد بأم أعيننا عودة ثانية لسنوات الرصاص مع اعتقالات حراك الريف ، واثناء هذه الفترة كذلك عملت نساء الريف الابيات على خلق مبادرة» نساء ضد الاعتقال السياسي» ووقفن غاضبات ضد سياسة الانتقام المخزني والتهميشضد نشطاء وعسكرةلمنطقة الريف الصامد ، وتشبثن بحقوقهن وقررن مواصلة النضال عبر المسيرات ورفع الشعارات معلنات عزمهن رفض الذل والحكرة وضد التهديد والقمع.

ويستمر نضال النساء من اجل وضع حد المتابعات القضائية الجائرة التي يتعرض لها الصحافيون والمدونون، والجدير بالذكر المدونة سعيدة العلمي ،وكذا الناشطة امال العيادي والدتها بسبب التعبير الحر والسلمي عن اراءهن، وادانة الاستغلال السياسي للنساء

وما حراك جرادة الا نموذجا اخر بنزول النساء الى الشارع والتنديد بالتهميش الذي يطال المنطقة.....

ونستلهم الإستمرارية في النضال والتضامن من الاسيرات الفلسطينيات القبعات في سجون الاحتلال الصهيوني.

شبيبتنا المدرسية تناهضُ التطبيع

زهير أسبع

تعد امتحانات الباكالوريا لحظة مفصليةبالنسبةللتلاميذوالتلميذات في مؤسساتنا التعليمية، لما لنتائجها من دور حاسم في المرحلة ما بعد التعليم الثانوي التأهيلي. لكن امتحانات هذه السنة امتازت عن سابقاتهَا بمبادرة تلاميذية تضامنية مع الشعب الفلسطيني، تجسدت في التوشح بالكوفية الفلسطينية الشارات التضامنية مع الشعب الفلسطيني.

إن هذه المبادرة رغم بساطتها تحمل دلالات قوية وعميقة من حيث تعبيرها عن عودة القضية الفلسطينية بقوة إلى المؤسسات بعد كلِّ ما حبكَ من محاولات للقطيعة مع نصرة القضية عبر مسميات مختلفة جوهرها هو التطبيع الأكاديمي من خلال فرضه إقحامه في الفضاء التربوي عبر مسميات مختلفة كالتعايش الديني والتسامح.

إن هذا ما يظهر للعيان أن الرهان على هذه الممارسات التطبَيعية فاشل بالضرورة، وأن مدرستنا المغربية مازالت -كما كانت على الدوامِ- وناصرة لقضيتِنا البوصلة، مؤمنة بعدالتها تعبيراً عن الموقف الثابت للشعب المغربي . إذ أنَّ أن الشبيبة المدرسية المغربية كان لها ارتباط وثيق بالقضية الفلسطينية من خلال انخراطها المكثف في الفعاليات التضامنية والأسابيع الثقافية والإبداعات التلاميذية، فإن كانت الشبيبة المدرسية عرفت -لأسباب موضوعية- خفوتًا وتراجعًا لمدة معينة، فإنها اليوم تفرض نفسها من جديد من خلال تواجدها القوي في كل الأشكال المناصرة لفلسطين، ثم من خلال اتخاذ المبادرات داخل المدارس والعمل على تنزيلها على أرض الواقع.

إن هذا النهوض النسبي يفتحُ آفاق مستقبل واعد تستعيد فيه الشبيبة المدرسيةُ وَهجها ويوفرُ مدخلاً مهما لخلق دينامية جديدة وتنظيم تلاميذي حقيقي مرتبط بقضايا هذه الفئة الفتية وكافة القضايا العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

من وحي الاحداث

عذرا للمقاومة الفلسطينية

التيتي الحبيب

في الأسبوع المنصرم تواترت أخبار عن رسو سفينة حربية صهيونية بمياه ميناء طنجة قصد التزود بما تحتاجه من وقود وتموين. في الوقت نفسه تواترت أخبار عن رفض الحكومة الاسبانية لطلبات السفن الصهيونية بالرسو في الموانئ الاسبانية. لم يصدر أي تكذيب لهذا الخبر المتعلق باستقبال السفينة الحربية الصهيونية بطنجة.

والحالة هذه، فإننا أمام تشرس تحدي للإرادة الشعبية الرافضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني. إننا أمام إمعان يذهب بالتطبيع إلى ابعد المبادرات لم تكن لتخطر حتى على بال من كانوا يخططون له في بدايات ستينيات القرن الماضي. ولان الكيان الصهيوني ليس إلا القاعدة العسكرية المتقدمة للامبريالية الأمريكية بالمنطقة فان جوهر وجودها يقوم على الصناعة العسكرية وعلى تطويرها وتحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة حرب وعدم استقرار وشرطها طرد الشهب الفلسطيني من أرضه وتحويلها لخدمة أغراض هذه القاعدة العسكرية.

جاء طوفان الأقصى كمرحلة جديدة في صراع الشعب الفلسطيني مع الكيان ليعيد صياغة معادلة وجود هذا الكيان بتوجيه ضربة نوعية للقاعدة العسكرية وخاصة في عمق منطقها وقواعد قوتها إلا وهي الاستشعار عن بعد وقوتها الاستخباراتية.

وجهت ضربة طوفان الأقصى اكبر هزيمة للكيان الصهيوني لأنها اخترقت كل متاريسه المحصنة ولم تعلم بها استخباراته وأجهزته المتطورة وعملاؤه في غزة وبلدان الجوار.

إنها إذا موجة جديدة من المواجهة كان على الشعب الفلسطيني ومقاومته انتظار ردة الفعل والتي لم تتاخر فكانت على شكل الإبادة الجماعية قلما رأت البشرية مثيلا لها. كان الهدف هو تحويل الشعب الفلسطيني في غزة إلى درع أو طابور تدفعه الآلة الحربية الصهيونية لكي ينتفض في وجه المقاومة ويبيعها مقابل بعض الوعود من السلم تحت راية الاستسلام. لكن الرهانات خابت وصمد الشعب الفلسطيني بطريقة بطولية قلما شهدت البشرية مثيلاتها على مر التاريخ.

ولان الشعب الفلسطيني واجه الإبادة الجماعية وقدم أعدادا كبيرة جدا من الشهداء والجرحى والمعتقلين فقد استطاع أن يلفت انتباه الضمير العالمي وخاصة عند الشباب في المركز الامبريالي. لقد أعاد العالم اكتشاف حقيقة الكيان الصهيوني ككيان نازي عنصر استيطاني.

انطلاقا من هذه الحقائق التي تطوق القاعدة العسكرية المتقدمة للامبريالية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فهاهو الكيان الصهيوني يظهر حاجته لتطوير صناعته الحربية ويحرك ترسانته على امتداد المنطقة ويطلب العون والمساعدة من الأنظمة المطبعة ومنها النظام المغربي واستغلال الموانئ المغربية من اجل التزود بالمحروقات وبالتموين لسفنه الحربية.

يا شعبنا الفلسطيني ويا مقاومته الباسلة عذرا على هذه الطعنات من الخلف فلسنا طرفا فيها بل نعارضها معارضة مبدئية صارمة وقدمنا ولا زلنا من اجل معارضتها ما يتطلبه الأمر من تضحيات.